# مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٤٠**

الخميس، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

---

الرئيس: السيد تشودري ........................ (بنغلاديش)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي ........................ السيد غرانوفسكي
أوكرانيا ........................ السيد كوتشنسكي
أيرلندا ........................ السيد راين
تونس ........................ السيد المجدوب
جامايكا ........................ السيد وارد
سنغافورة ........................ السيدة لي
الصين ........................ السيد شن غوفانغ
فرنسا ........................ السيد فلورنت
كولومبيا ........................ السيد فالديفيسو
مالي ........................ السيد كاسي
موريشيوس ........................ السيد نيوور
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .......... السير جيرمي غرينستوك
النرويج ........................ السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية ........................ السيد كننغهام

## جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2001/627)

---



01-43094 (A)
*0143094*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في سيراليون**

**التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2001/627)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان والسويد وسيراليون وكندا ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أحمد (باكستان) والسيد دالغرن (السويد) والسيد كامارا (سيراليون) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد مبانغو (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بوزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد، معالي السيد هانز دالغرين.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولوييمي أدينيجي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أدينيجي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الوثيقة S/2001/627.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد آدينيجي، اسمحوا لي بأن أعتذر عن التأخير في افتتاح الجلسة. لقد أدليت ببيان باسم المجلس في مؤتمر القمة الرابع المعني بأمن الموظفين الدوليين. ورأيت أن من المهم أن أُسمع وجهة نظر المجلس - على وجه الخصوص لأن التبادل الأول للآراء بين المجلس والموظفين حدث في الشهر الماضي في إطار صيغة آريا - ومن المهم أيضا حضور رئيس المجلس هناك، جنبا لجنب مع رئيس الجمعية العامة والأمين العام.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى أحاطة إعلامية من السيد ألوييمي أدينيجي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأعطيه الكلمة.

**السيد أدينيجي** (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور العظيم أن أحضر أمام مجلس الأمن اليوم. إن المجلس يجتمع في ظل توجيهكم القدير، السيد الرئيس، خلال شهر مفعم بالنشاط. وحضوري، بطبيعة الحال، يتصل بتقديم التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة)، الوثيقة S/2001/627.

منذ آخر فرصة أتيحت لي لإحاطة المجلس علما بشأن البعثة، يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، شهدت عملية السلام في سيراليون تغيرات ملحوظة سواء من حيث حجم التطور أو نوعه. وهناك عرض مفصل وارد في تقرير الأمين

العام. وسأذكّر بما قلت في آخر مناسبة لي خاطبت فيها المجلس فيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أبوجا يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. لقد قلت في تلك المناسبة أن الاتفاق يحتوي، ليس فقط على تعهدات تتعلق بوقف الأعمال العسكرية، وإنما أيضا على عناصر هامة أخرى، مثل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج التي من الواضح أنها تطلبت وقتا أطول من الـ ٣٠ يوما المتصورة لاستعراض الاتفاق.

ومما يدعو للسرور أنه بالنظر إلى أن حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية كانتا تتمتعان بمزايا وقف الأعمال العسكرية، الذي ظل ساريا، فإن أيا منهما لم تكن شغوفة باستئناف صراع مسلح عام، بصرف النظر عن كون أحكام عديدة أخرى في اتفاق أبوجا لم تنفذ بنهاية الـ ٣٠ يوما.

وطوال هذا التوقف واصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع حكومة سيراليون. وكثفت أيضا اتصالاتها على مستويات مختلفة مع الجبهة المتحدة الثورية، بغرض بناء ثقة متبادلة، واستكشاف سُبل ضمان التقدم بشأن أحكام اتفاق أبوجا، وإعداد تقييم واقعي عن نوايا الجبهة المتحدة الثورية. وتلك الفترة مكنت البعثة أيضا من زيادة قوة قواتها من المستوى المنخفض جدا الذي وصلت إليه بعد انسحاب فرقتين.

وتلك الأنشطة، بالاقتران بالمشاورات التي أجرتها البعثة، التي اختتمت المشاورات الدقيقة بشأن كامبيا، أسفرت عن اتجاهات وعلامات إيجابية ارتأيت من المناسب استئناف العملية التي أدت في نهاية المطاف إلى عقد اجتماع استعراضي يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ في أبوجا، نشير إليه الآن بأنه "أبوجا ٢".

وبما يتفق والقرارات المتخذة في ذلك الاجتماع، اجتمعت البعثة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية مرة أخرى، في فريتاون، يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ لمناقشة تفاصيل التنفيذ العملي لاستئناف عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج. وقد ووفق على أشكال لبدء نزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني في إقليمي كامبيا وبورت لوكو في وقت واحد. وكان من المقرر أن تبدأ العملية يوم ١٨ أيار/مايو وأن تستمر مدة ١٠ أيام، وكان من المقرر أن يتبعها فورا انتشار الجيش السيراليوني الجديد في كامبيا.

اسمحوا لي بأن أتطرق قليلا إلى أهمية الاتفاق المتعلق بكامبيا وتنفيذه بنجاح. لقد أختيرت كامبيا بشكل متعمد للتصدي للعديد من المشاكل في نفس الوقت – أن نقتل عدة عصافير بحجر واحد. أولا فيما يتعلق بنزع السلاح، كان من المفروض أن يعطي الاتفاق أول دليل إيجابي على أن الجبهة المتحدة الثورية تعني حقا الالتزام بذلك البرنامج؛ وقد أكدوا لنا وللبعثة معا أنهم يلتزمون التزاما عميقا به. لقد كان إقبال مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية ونزع سلاحهم في إقليم كامبيا يوم ١٨ أيار/مايو – بدءا بقائد الفرقة نفسه، الذي نزعتُ سلاحه بنفسي – عرضا على التزام ينال الإعجاب. أما قوة الدفاع المدني – المليشيات الأخرى، التي تتحالف مع حكومة سيراليون – والتي كان إقبالها في البداية يوم ١٨ أيار/مايو بطيئا ومخيبا لآمالنا – فقد شعرت بوضوح بالتحدي عندما علمت، من قادتها الذين أخذتهم معي ليشهدوا نزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية، كيف أن أفراد تلك الجبهة أقبلوا بحماس ونزعوا سلاحهم وأتموا الممارسة. ولذلك أخذت قوة الدفاع المدني البرنامج بجدية.

ثانيا، انتشار جيش سيراليون في كامبيا بعد إخلاء البعثة لقوات الجبهة المتحدة الثورية كان الغرض منه وقف غارات الجبهة على غينيا، التي أثارت هجمات انتقامية كبيرة

من قبل غينيا. والانتشار الهادئ لجيش سيراليون برر إصراري على إمكانية حدوثه دون وقوع ما يمكن أن يتحول، إذا استعدنا الأحداث الماضية، إن معركة دموية جدا لا يمكن التنبؤ بعواقبها. الخطة كانت: أن يرسل جيش سيراليون المدرب حديثا في مواجهة الجبهة المتحدة الثورية. وقد عارضتُ ذلك، لأنني اعتقدت أن جيش سيراليون الجديد يفتقر إلى الخبرة والتجربة العملية، وأن تعريضه بتلك الطريقة يمكن أن يكون خطأ مؤسفا جدا. وعندما ذهبنا إلى كامبيا لنزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية وجدنا، أن أعداد مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية في ذلك الإقليم قدرت، في الحقيقة، بأقل بكثير من حجمها، الأمر الذي كان من الممكن أن يسفر عن نتائج مأساوية.

وثالثا، إن وجود ذراع للحكومة من قبيل الجيش في مقاطعة كامبيا، لأول مرة منذ احتلال الجبهة المتحدة الثورية لتلك المنطقة قبل حوالي أربع سنوات، مثّل خطوة رئيسية نحو توسيع نطاق سلطة الحكومة.

ورابعا، هذه الأسباب الثلاثة المذكورة آنفا للتوجه إلى كامبيا كانت بغرض معالجة بُعد دون إقليمي للصراع في سيراليون. ووفقا للخطة، فإن إزالة الجبهة المتحدة الثورية ونشر جيش سيراليون يكفلان الأمن على حدود سيراليون - غينيا في تلك المنطقة. وهي تلغي بذلك وجود إحدى نقاط التوتر في صراع اتحاد نهر مانو، وتنشئ أيضا ممرا آمنا لعودة اللاجئين من أبناء سيراليون إلى غينيا برا، هؤلاء اللاجئين الذين أصبحت محنتهم بطبيعة الحال مصدر قلق خطير للمجتمع الدولي، مع شتى الخطط المطروحة التي للأسف لم تنفع أي خطة منها.

وخامسا، وأخيرا - وهذه إحدى النتائج التي لم نتنبأ بها لا أنا ولا أي شخص من زملائي في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون - فإن نجاح عملية كامبيا أسفر عن شعور غير متوقع لدى أبناء سيراليون الموجودين على الجانب الآخر من حدود سيراليون مع غينيا - أي في مقاطعة كونو - بالرغبة في العودة فورا إلى مقاطعاتهم. وقد أدى ذلك إلى تسريع تنفيذ برنامج نزع السلاح في مقاطعة كونو، وغيّر الخطة التي وضعتها أمانة اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن قرار اللجنة الثلاثية المشتركة بين حكومة سيراليون، والجبهة المتحدة الثورية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢ حزيران/يونيه، والقاضي بالبدء بنزع السلاح في مقاطعة كونو وكذلك في مقاطعة بونثي التي تسيطر عليها قوات الدفاع المدني جاء ردا على ذلك التطور الذي لم يكن متوقعا كما قلت. والتأخير في التنفيذ يدل بوضوح على أن برنامج نزع السلاح أصبح، كما يمكن للمرء أن يقول، ضحية للنجاح في إعادة إطلاقه. ومع عدم توقع تنفيذ نزع السلاح في كونو إلا في نهاية البرنامج برمته، لم يكن يوجد مرفق للبرنامج في كونو، أو حتى قرب كونو. فالعمل جار حاليا على إنشائه، وينبغي أن يكون جاهز في غضون يومين، أي بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه. وبذلك، أتصور أن يبدأ تنفيذ برنامج نزع السلاح بصورة رسمية في كونو، فضلا عن بونثي، بتاريخ ١ تموز/يوليه.

في غضون ذلك، وخلال شهر حزيران/يونيه هذا، نواصل تنفيذ المرحلة النهائية من نزع السلاح في مقاطعة بورت لوكو، التي تعيّن تأخيرها مرة أخرى لأنه لم يكن يتوفر معسكر لإيواء المحاربين. وقد وصل الرقم الإجمالي حتى يوم أمس للمحاربين المنزوعة أسلحتهم منذ إعادة إطلاق البرنامج بتاريخ ١٨ أيار/مايو، ٣٤٢ ٦ شخصا، منهم ٠٠٤ ٢ تابعين للجبهة المتحدة الثورية، و ٢١٠ ٤ تابعين لقوات الدفاع المدني، و ١٢٨ لجيش سيراليون والمجلس الحاكم للقوات المسلحة.

ولقد أحرز تقدم كبير أيضا في جوانب أخرى من عملية السلام، مما عزز المفهوم العام في سيراليون بأن السلام أصبح أخيرا على مرأى منا. فمعظم الطرقات في البلاد أعيد فتحها وهي خالية من الحواجز الأمنية التي كانت تقيمها الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني. وهذا الأمر حسّن إلى حد كبير وصول الإعانات الإنسانية واستئناف العمليات الإنسانية على أيدي الوكالات والمنظمات.

وبتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه، أجرى فريق متعدد الاختصاصات، بقيادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ومؤلف من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة واللجنة الوطنية في سيراليون المعنية بإعادة التوطين والإنعاش والإعمار، تقييما للاحتياجات الإنسانية في مقاطعتي كونو وكايلون، حتى قبل تنفيذ برنامج نزع السلاح في هاتين المنطقتين. وهذا مؤشر للتخطيط الناجم عن التحسن العام الحاصل في البلاد.

إن إطلاق سراح الأطفال المقاتلين والأطفال المخطوفين الآخرين، بمن في ذلك الإناث، ما زال مستمرا أيضا. ولقد بلغ عدد المطلق سراحهم اليوم ١ ٢١٥ شخصا. منهم ١ ٠٦٢ شخصا أطلقت سراحهم الجبهة المتحدة الثورية، كما أفرجت قوات الدفاع المدني عن ١٥٣ شخصا.

والعمل جار حاليا بنشاط على توسيع نطاق سلطة الحكومة في جميع أنحاء البلاد، بمشورة ودعم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتواصل البعثة أيضا تعزيز تدابير بناء الثقة بغية تشجيع موظفي الحكومة، بمن في ذلك الوزراء، على التوجه إلى مناطق كانت خاضعة حتى الآن لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية، والعكس بالعكس. وساعد ذلك إلى حد كبير على تراجع الشك المتبادل، وأوقف بالفعل تشكيك الجبهة المتحدة الثورية بسلطة الحكومة. وبدأت الحكومة من جانبها بإيماءات ملموسة، من قبيل العملية التي ستفضي إلى تجنيد البعض من مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية في جيش سيراليون.

وبطبيعة الحال، يتعين القيام بالمزيد من العمل اعترافا بالالتزام الذي تظهره القيادة الحالية للجبهة المتحدة الثورية بعملية السلام وتشجيعها لها. وفي هذا الصدد، ستجتمع حكومة سيراليون لإيجاد السبل الآيلة إلى امتصاص العناصر المؤهلة لدى الجبهة المتحدة الثورية في أجهزة أخرى تابعة للحكومة إلى جانب الجيش. وهي ستحتاج أيضا إلى البدء بإطلاق سراح أفراد الجبهة المتحدة الثورية من غير القيادات، طبعا، المحتجزين منذ أيار/مايو ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة أن تتخذ تدابير إضافية لتشجيع تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي يلتزم التزاما كاملا بتقديم ما أمكنه من إسهامات ضمن الإطار السياسي.

وسيحتاج المجتمع الدولي، من جانبه، إلى تعزيز دعمه لعملية السلام التي تشهد تطورا سريعا. فبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثلما يؤكده التقرير العاشر للأمين العام، سينفذ من الأموال في آب/أغسطس ما لم يدخل مبلغ ٣١ مليون دولار إضافي، وهو المبلغ المطلوب، في الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة التابع للبنك الدولي. ومؤتمر المانحين المعني بالبرنامج، الذي انعقد في باريس بتاريخ ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ كان مشجعا في تأييده بالإجماع للخطوات الهامة التي اتخذت غير أنه للأسف لم تسفر عن ذلك نتائج فورية بشكل تعهدات مالية أكيدة.

ولا نغالي في قولنا إن أكبر خطر يمكن أن يعرقل التقدم المحرز حاليا هو سوء إدارة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فالأموال يتعين إتاحتها لتوفير المرافق للبرنامج؛ والأموال يتعين إتاحتها للاهتمام بحوافز المقاتلين؛ والأموال يتعين إتاحتها لكفالة عمليات إعادة

الإدماج. وفي ذلك السياق، يتعين على مجلس الأمن إذا أن يدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تشجيع المانحين على اتخاذ خطوات عاجلة لمتابعة مؤتمر باريس، وعلى قطع تعهدات راسخة بتقديم التبرعات إلى البرنامج الاستئماني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون، وهو البرنامج الذي يديره البنك الدولي. وإذا لم تكن الاستجابة سريعة بما فيه الكفاية، فإن المجلس مدعو، برأيي، إلى إيجاد مصدر بديل للتمويل.

وإن الدور المتزايد لبعثة الأمم المتحدة في البرنامج يدفعه إلى واجهة الأحداث، مثلما هي دورة ويمبلدون لكرة المضرب الجارية هذا الأسبوع. وإذا عجز المجتمع الدولي عن توفير المبلغ المطلوب المتواضع نسبيا لهذا البرنامج، مقارنة بالمبالغ المنفقة على حفظ السلام، فمن المتعذر تفسير هذا الأمر على الإطلاق. ولن يتمكن شعب سيراليون من مجرد إدراك ذلك.

وحتى الآن، حافظت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على قرار كانت قد توصلت إليه بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون، منذ تشرين الثاني/نوفمبر – عندما عقد الاجتماع الأول، للاتفاق بشأن إبرام اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار – وهوعدم مناقشة المسائل السياسية مع الجبهة المتحدة الثورية. ومنذ ذلك الحين، تمسكنا في الاجتماعات اللاحقة بذلك الموقف. وكان ذلك الموقف لضمان إحراز التقدم في تنفيذ قرارات اجتماعي أبوجا الأول والثاني.

وبالنظر إلى التقدم الحالي، سيكون من الصعب التمسك بذلك الموقف. والواقع، أنه كما أبلغني رئيس الجماعة الاقتصادية، الرئيس المالي كوناري، والرئيس النيجيري أوباسانجو، في مشاوراتهما الثنائية التي جرت في أبوجا في ١٨ حزيران/يونيه، أنه يجب على الجماعة الاقتصادية والبعثة معا أن تكونا مستعدتين من الآن فصاعدا للتركيز على المسائل السياسية التي، كما تبين المعلومات التي قال الرئيسان إنها توفرت لديهما، ستبدأ الجبهة المتحدة إثارتها في الاجتماعات المقبلة. والمسائل التي ستثار فجأة ستتعلق بحكم البلد بعد انتهاء فترة التمديد البالغة ستة أشهر للحكومة في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذه السنة، وطول الفترة الانتقالية السابقة للانتخابات وموعد الانتخابات.

وفي الرؤية السياسية التي أعلنتها حكومة سيراليون، يتعين إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفقا للخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية للانتخابات. وهناك الكثير من الشك بشأن صلاحية ذلك الموعد. يضاف إلى ذلك أن الحكومة صامتة فيما يتعلق بمسألة الفترة فيما بعد أيلول/سبتمبر وقبل الانتخابات. وهذه المسائل وغيرها من المسائل الأخرى ذات الصلة – مثل طابع النظام الانتخابي الذي سيعتمد، وضمان عدم حرمان قطاع كبير من أبناء سيراليون، وخاصة اللاجئين والمشردين، والربط بين برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع والانتخابات – كلها ، كما كانت الحالة من قبل، جديرة بالاهتمام في الفترة المقبلة. ويحدوني الأمل في أن تجرى المشاورات بيننا وبين الجماعة الاقتصادية وحكومة سيراليون.

وختاما، في هذه الفترة التي يوجد فيها شعور عام بحلول فجر السلام في سيراليون، من المثلج للصدر أن نلاحظ بداية ظهور هذه الفترة للمصالحة والمعافاة الوطنية. وتجربة إسكان المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة مع مقاتلي قوة الدفاع المدني في نفس مرفق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد تكررت في موعد متزامن من قبل الجماعتين في كونو، عندما استقبلت كل من هاتين المجموعتين المتخاصمتين في مخيميهما على طريقة التعامل بالمثل في

زيارات أطلقنا عليها زيارات إحياء ليلية، فيما وصفتا ذلك كبادرة عن الشعور بأن الحرب قد انتهت بالنسبة لهما.

وحكومة سيراليون، والرئيس شخصيا، يقفان في مقدمة تعزيز عملية المصالحة هذه. وقد ظلت البعثة كما أشير إلى ذلك في تقرير الأمين العام، تضطلع بدور قيادي أيضا. ونحن في البعثة ظللنا نبذل، مع وجود توافق آراء متواصل من جميع قطاعات المجتمع السيراليوني، بما في ذلك الجبهة المتحدة، بشأن قيمة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، جهودا مكثفة لإنشاء تلك اللجنة. وقد تقدمنا أنا والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، كمنسقين للاختيار، في عملية تحديد المفوضين. ويحدوني الأمل في أن يتم التبرع بسرعة بالمبلغ المتواضع نسبيا الذي سيلزم لتشغيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة حتى تتمكن تلك اللجنة من أن تبدأ العمليات بأسرع ما يمكن. ومن المستحسن قطعا، كما عبر عن ذلك الكثير من السيراليونيين، أن تعطى أولوية التشغيل للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وهذه الأولوية هي رغبة العديد من السيراليونيين.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للدعم المتواصل الذي ما برح يقدمه أعضاء هذا المجلس للبعثة، حتى في أحلك الأيام التي مرت بها. وأعتقد أن الدعم الذي لا يكل من قبل المجلس قد منح الكثير من الشجاعة ليس للبعثة فحسب ولكن أيضا لشعب سيراليون ليثابر على الجهود التي أفضت بنا إلى حيث نحن الآن.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التقدير الخاص للبلدان التي أسهمت بقوات ميدانية. وعلى الرغم من مشكلة قلة أعدادها – والتي لا تزال قائمة لدينا، لأن التمديد الذي وافق عليه المجلس للبعثة مؤخرا لم يترجم بالفعل ماديا في الميدان، ونحن لا نزال في انتظار الكتائب الباكستانية – والقوات الموجودة في الميدان، تحت القيادة المقتدرة للغاية والقيادة الملهمة لقائد القوة، الفريق دانييل أوباندي، الذي يسعدني أن يكون معي هنا في جلسة الإحاطة هذه، قد ظلت مستعدة لأن تبذل جهدها، وأحيانا ربما إلى أبعد مما يقتضيه نداء الواجب. وهذا ما مكننا من معالجة حادثة كوندو بالطريقة التي عولجت بها، لأنه ليس لدينا في الواقع انتشار بهذا المعنى في كونو. فهي لم تكن جزءا من خطة انتشارنا في هذه الفترة، بسبب الافتقار إلى القوات. وهذا هو المجال الذي احتفظنا به للقوات الإضافية التي هي في طريقها إلينا. ولكن بتوفر درجة من الاستبصار من جانبنا وبالكثير من الدفع من جانب القائد، تم استحداث وسيلة أصبح لنا من خلالها وجود تداولي دائم في كونو مكفول بجزء من الفرقة البنغلاديشية. ويجب أن أقول هنا إن ذلك الوجود – وجود هاتين السريتين – أحدث أثرا كبيرا في الطريقة التي عولجت بها كونو، التي كان يظن الجميع أنها محرمة ومنطقة محظورة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أدينيجي على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية. وأعتقد أنها أعطتنا، إلى جانب تقرير الأمين العام، بعض الجوانب والنقاط الهامة جدا التي تحتاج إلى معالجة من قبل أعضاء المجلس.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس، وأناشدهم وأرجوهم أن يركزوا في بياناتهم، بدلا من الإدلاء بحديث مفصل طويل عن سياستهم تجاه سيراليون، وأن يعالجوا النقاط التي أثارها تقرير الأمين العام والسيد أدينيجي. وأعتقد أن ذلك سيفي بالغرض من المناقشة على نحو أفضل لو فعلنا ذلك. وعند نقاط معينة، سأرجع إلى السيد أدينيجي للإجابة على النقاط المثارة من قبل أعضاء المجلس.

**السير جيرمي غرينستوك** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إنني أسمع نداءك.

نشكر الممثل الخاص وقائد القوة جزيل الشكر على وجودهما معنا اليوم.ويسعدنا أن نراهما هنا في هذه القاعة، واتفق معكم تماما على أن الممثل الخاص قدم لنا إحاطة مفيدة وزاخرة بالمعلومات.

ونرحب بالتقرير الشامل للأمين العام. فهو يأتي عند مرحلة حرجة في عملية السلام ويبين المنجزات الكبيرة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون: من الانتشار المستمر والمطرد؛ والتنفيذ الفعال لاتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار؛ وتأمين التزام حقيقي من جانب الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني بتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم؛ وإطلاق سراح الأطفال الجنود والمحتجزين؛ والتحسن التدريجي في الوضع الإنساني، وإن كان لا يزال بطيئا للغاية.

والمملكة المتحدة ما فتئت تؤيد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون تأييدا نشطا. وقد أثلجت صدرنا التطورات الأخيرة ونرى في هذا فرصة حقيقية لتحقيق سلام دائم. كما أن التنسيق الذي طالبت به بعثة مجلس الأمن بصورة ملحة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قد تحسن كثيرا، وخاصة مع تعيين نائب الممثل الخاص.

ولكن، علينا أن نحافظ على هذا الزخم، والتقرير يحدد بصورة صائبة بعض الأخطار والتحديات التي تنتظرنا. وعلى سيراليون أن تتفاوض على مسار سليم من خلال تسليم السيطرة على حقول الألماس والإعداد للانتخابات. وينبغي أن يكون إعادة إنشاء مؤسسات مستقرة للدولة جزءا من هذه العملية، وخاصة فيما يتعلق بإعادة البناء المطردة لجيش مدرب تدريبا جيدا ويخضع لسلطة مدنية مناسبة.

والممثل الخاص محق في قوله بأن الأولوية على المدى القريب ينبغي أن تكون لضمان نجاح عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى توفير موارد جديدة وعاجلة للصندوق الاستئماني للبنك الدولي ولمشروعات إعادة الإدماج. وقد التزمت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ ١٥ مليون جنيه استرليني لصالح عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم خلال فترة السنتين الماضيتين، وتمول الآن برنامجا محليا لإعادة الإدماج في بورت لوكو. وهذا التزام كبير من مانح واحد، ونتشاطر مع الأمين العام اعتقاده بأنه قد حان الوقت لكي يوزع هذا العبء على نطاق أوسع. إن نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومن ثم، نجاح عملية السلام بشكل أكبر كلها تتوقف على تقديم التبرع من مزيد من المانحين بالمساهمات. وقد ركز السفير أدينيجي على هذه النقطة.

أود أن أقول إننا نتطلع بوجه خاص، في الوقت الذي نعرب فيه عن الامتنان، للاهتمام الذي يوليه زملاؤنا في الاتحاد الأوروبي، الذين أوضحت زيارتهم الأخيرة لمنطقة غرب أفريقيا مدى الأهمية التي يوليها الاتحاد لهذه المنطقة، ولبناء العلاقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب بحرارة بحضور وزير الخارجية دالغرين هنا في هذه القاعة اليوم.

ونتشاطر مع الأمين العام شاغله بضرورة أن يكون التنسيق أكثر فعالية بين جميع الوكالات المشتركة في عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتعكف اللجنة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاليا على وضع خطة متماسكة لتنفيذ ذلك في سيراليون وإعداد المرافق المناسبة. ومن المهم ألا تسبق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذا البرنامج. وعلينا أن نأخذ في الحسبان التحدي المتمثل في مد نطاق خدمات الحكومة.و لا تزال المهام الثلاث التي تبدأ بلفظ الإعادة، وهي إعادة البناء في المجال الاقتصادي، وإعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين وإعادة ادماجهم، تمثل مهمة كبرى وللدول المجاورة دور فيها.

وكما ذكر الأمين العام، ينبغي بذل جهد أكبر ومستمر لتحقيق فرص إدماج حقيقي للمقاتلين السابقين إذا أردنا لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تنجح على المدى الطويل. فلا تزال هناك فجوات خطيرة في الوقت الراهن، وبرنامج إعادة الإدماج العسكري لا يزال غير متاح إلا لفئة قليلة.

وتأتي إعادة سيطرة الحكومة على مناجم الماس وتنظيم عملية استخراج الماس، لصالح كل السيراليونيين، ضمن الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. وهذا تحد كبير. وتعكف إدارة التنمية الدولية في بريطانيا على إجراء دراسة في الوقت الراهن لمساعدة الحكومة في وضع خطط للإدارة المنصفة لمناجم الماس مع انتشار بعثة الأمم المتحدة شرقا وبسط سيطرة الحكومة على هذه المناطق. وتستفيد الحكومة فعلا من إدخال برنامج تقديم شهادات منشأ لصادرات الماس. وقد زادت قيمة الصادرات القانونية من ١,٥ مليون دولار في السنة المنتهية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ١٧,٣ مليون دولار منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة سيكون جزءا هاما من عمليات المصالحة وتطبيع الأوضاع السياسية. ونرحب باتجاه نية الحكومة لإجراء الانتخابات بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. ونؤيد اعتزام بعثة الأمم المتحدة زيادة تركيزها على الانتخابات، وتحديدا إنشاء وحدة صغيرة للانتخابات، في ضوء التحديات والشروط المسبقة التي حددها الأمين العام. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تضمن تنسيق أنشطتها الانتخابية مع أنشطة الوكالات الأخرى. وعلينا أن نبحث بعناية فائقة أي طلب لزيادة موارد البعثة لمواجهة المسؤوليات الانتخابية.

ونود أن نرى إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة في وقت مبكر. ونرحب بدعوة التقرير إلى أن تبدأ هذه اللجنة عملها في أسرع وقت ممكن، وإن كان كل عنصر منهما لا يقل أهمية عن الآخر في إطار عملية تسوية الصراع في سيراليون. والتأخير في أي من العنصرين ينبغي ألا يعوق الآخر. ونتطلع إلى أن يقدم المانحون دعما ماليا لكل من المؤسستين، ونأمل أن يعمل مكتب الشؤون القانونية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مع الحكومة لإزالة أي لبس قد يحمل في طياته بذور زعزعة الوضع داخل سيراليون وفي صفوف المقاتلين بشأن الأدوار المنوطة بكل من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة، وكيف سيكون الارتباط بين العمليتين.

وإذا ما قارنا ما كنا نواجهه منذ عام مضى بالموقف الذي نراه الآن، أعتقد أننا لا بد وأن نشعر بالتشجيع. ولقد حددنا لأنفسنا مهمة تغيير الحالة البائسة في واحدة من أشد الدول الأفريقية فقرا واضطرابا، وأحرزنا تقدما في ذلك. ولبعثة الأمم المتحدة وما تحظى به من دعم دولي الفضل في ذلك، حتى بعد كل التقلبات التي شهدها. وإننا نثني على كل الفريق الموجود في الميدان، بما في ذلك المساهمين بقوات، والوكالات، والجماعات الإنسانية المشاركة، على شجاعتها، وتصميمها وعملها الفعال بشكل مطرد.

**السيد كولبي** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أود أن أشكر السفير أدينيجي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونرحب بهذه الفرصة لتبادل الآراء بشأن الحالة في سيراليون.

وتود النرويج أن تؤكد مجددا دعمها القوي لعملية السلام ونلاحظ مع الارتياح التطورات الإيجابية الأخيرة. إن نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في مناطق جديدة، والإفراج عن عدد كبير من المقاتلين الأطفال، ونزع سلاح عدة آلاف من المقاتلين السابقين يمثل تقدما كبيرا بالنسبة لعملية السلام.

إن عملية نزع سلاح المقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة التأهيل تستحق اهتماما خاصا. والنرويج أسعدها أن ترى تقدما في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة تنشيط برنامجها. ومن شأن الاتفاق على بناء معسكرات جديدة للتسريح وإنشاء وحدة متنقلة لنزع السلاح، أن ييسر أكثر من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرحب بفكرة إدماج الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني في الأجهزة الفنية والآليات التي تتولى مراقبة هذه العملية.

غير أنه لا تزال هناك تحديات هامة ماثلة. إذ أن إعادة ادماج المقاتلين السابقين، والعائدين والنازحين داخليا، في المنطقة التي أعلنت منطقة آمنة، يتطلب تدابير شاملة وعملية. والتعاون الوثيق بين حكومة سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أمر مطلوب. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لحالة المقاتلين السابقين من الأطفال.

وفيما يتعلق باستقرار البلاد في الأجل الطويل، من المهم إنشاء أنشطة مولدة للدخل وتمكين المقاتلين السابقين والسكان العائدين من المشاركة في إعادة تنشيط اقتصاد البلاد. إن بسط السلطة المدنية شرط آخر لا غنى عنه لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا بد من تقديم الحوافز لنزع السلاح من خلال خلق الشعور الأساسي بالأمن لدى المواطنين. ولهذا، نشجع بعثة الأمم المتحدة بقوة على مواصلة العمل مع حكومة سيراليون في جهودها لبسط السلطة المدنية، نوعيا وجغرافيا.

لقد أبدت النرويج استعدادها لتزويد عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بأفراد إضافيين، ونحن نستعد لتعيين ضابط شرطة نرويجي آخر، مشرفا، في سيراليون قريبا.

لقد أكد الأمين العام على وجود خطورة في أن يتعرض برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج للتعطيل نتيجة لنقص التمويل. واستجابة لهذه الحالة تبدي النرويج استعدادها للتبرع بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أخرى لصندوق نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بالإضافة إلى المليون دولار التي تبرعنا بها في عام ١٩٩٩. ولكننا سنحتاج لرؤية التزام ثابت من مانحين آخرين أيضا، ونهيب بأعضاء المجلس وغير الأعضاء على حد سواء أن يتبرعوا للصندوق.

لقد تبرعت النرويج حتى الآن بمبلغ ٨ ملايين دولار للجهود الإنسانية في سيراليون وغينيا في عام ٢٠٠١، وتعهدنا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لإنشاء محكمة خاصة لسيراليون.

لقد أتاح التحسن التدريجي في الحالة الأمنية في سيراليون للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول إلى مناطق لم يكن من الممكن الوصول إليها في السابق. وألقت عودة اللاجئين بعبء ثقيل على الموارد والهياكل الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وهناك حاجة واضحة لإعادة توطين كل من المشردين داخليا والعائدين في مناطق أخرى.

وتدعم النرويج جهود الوكالات الإنسانية في أنشطتها لإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ومن الأهمية أن توفر الحكومات المحلية، بالتعاون الوثيق مع قوات حفظ السلام، الحماية والأمن اللازمين للسكان العائدين في المناطق التي تم إعلانها آمنة.

ومن الضروري أيضا أن تتمكن الحكومة من توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة في المناطق التي كانت تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية في السابق. إن التحسينات في أوضاع حقوق الإنسان في سيراليون ضورية. والحالة بالنسبة

للعديد من المشردين داخليا حالة صعبة بصفة خاصة، وتؤكد أنباء انتهاكات القانون الإنساني الدولي ضد السكان المدنيين الحاجة إلى الانتشار السريع والفعال لبعثة الأمم المتحدة وإقامة سلطات مدنية.

ختاما، نود الإعراب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومات المنطقة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية المختلفة التي تعمل في البلاد، ولا سيما للبلدان التي تسهم بقوات وموارد مالية.

إننا نهنئ الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية وكل الأطراف المهتمة بالصراع على التقدم المحرز، ونحثها على الحفاظ على الزخم الذي أفرزته عملية السلام خلال الشهرين الماضيين.

لديّ أربعة أسئلة.

نرى في الفقرة ٢٧ من التقرير أن العدد الإجمالي للمحاربين السابقين منزوعي السلاح وصل إلى ٦٦٩ ٥، وأن هؤلاء المحاربين سلموا ٩٩١ ٢ سلاحا. يبدو لي أن رقم الأسلحة منخفض بالمقارنة بعدد المحاربين منزوعي السلاح. هل يمكن للسفير أدينيجي التعقيب على هذا بعض الشيء وتوضيح أنواع وطراز الأسلحة التي تم تجميعها؟

ثانيا، تشير الفقرة ٣٠ من التقرير إلى أهمية جانب إعادة الإدماج في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، وتقول إن المحاربين السابقين يمكن أن يلجأوا إلى اللصوصية أو العودة إلى الغابات إذا لم تتوفر لهم الفرص الملائمة لإعادة الاندماج. فما هي درجة خطورة مشكلة الجريمة بين المحاربين السابقين في الوقت الحالي، وهل لدى السفير أدينيجي إحساس بما إذا كانت المشكلة تسوء؟

منذ أيار/مايو هذا العام أطلقت الجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني سراح أكثر من ٠٠٠ ١١٢ طفل محارب. هل يمكن للسفير أدينيجي التفضل بشرح التدابير الملموسة التي تم وضعها من أجل الأطفال المحاربين؟

وسؤالي الرابع والأخير هو كالتالي. يشير تقرير الأمين العام إلى أن قادة كل من قوة الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية ومحاربيهما السابقين يفتقرون إلى المعلومات الخاصة بالدعم في إعادة الاندماج. فما هي التدابير الملموسة المتخذة لضمان إعطاء معلومات واضحة وكافية للمحاربين السابقين بشأن إعادة الاندماج والدعم؟

**السيد نيوور** (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشكر ممثل مالي على مبادلته معي الفترة المخصصة للتكلم، وذلك بسبب عمل طارئ يتطلب مني أن أكرس له نفسي ودور ذلك الممثل عادة ما يكون قبلي، نظرا لأن مالي تنتمي إلى منطقة غرب أفريقيا. لذلك أقدر له هذا كثيرا.

اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية المعنية بالحالة في سيراليون. كذلك أود أن أشكر السفير أدينيجي، الممثل الخاص للأمين العام لسيراليون، على العمل الممتاز الذي يؤديه وأيضا على إحاطته الإعلامية التفصيلية جدا لنا صباح اليوم.

ويسعد وفدي أن ينوه بأنه يتم إحراز تقدم كبير في سيراليون تجاه استعادة السلام في ذلك البلد. لقد عززت التطورات الأخيرة في عملية السلام احتمالات تحقيق السلم والاستقرار في المستقبل غير البعيد. غير أن المجتمع الدولي ينبغي أن يظل يقظا حتى يتجنب أي تشتيت للعملية من العنصر الرئيسي في الصراع، أي الجبهة المتحدة الثورية.

ويلاحظ وفدي بارتياح أن اجتماع أبوجا أفرز نتائج إيجابية، خاصة فيما يتعلق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن نزع سلاح ما يقرب من ٠٠٠ ٦ محارب وإطلاق سراح أكثر من ٠٠٠ ١ طفل

محارب، وكذلك استئناف تدابير بناء الثقة بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، هي خطوات إيجابية تساعد على دفع استراتيجية السلام لسيراليون قدما.

ما زال الالتزام المستمر للجبهة المتحدة الثورية بعملية السلام أمرا حاسما. وينبغي تشجيع الجبهة على الاستمرار في إظهار التزام ثابت حتى يتم استكمال عملية السلام. ولقد أدت عملية نزع السلاح المعززة التي أعقبت اجتماع أبوجا في ٢ أيار/مايو إلى بقاء الحالة الأمنية الشاملة في هدوء نسبي. والاتفاق الذي تم التوصل إليه بين قوة الدفاع المدني والجبهة هو ترتيب نرحب به في جهودهما من أجل وضع حد للقتال بين الطرفين.

ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن كلا من قوة الدفاع والجبهة تشاركان بجدية في عملية نزع سلاح متزامنة وأنهما أعادتا كميات كبيرة من الأسلحة، التي دمرتها بعثة الأمم المتحدة وحولتها إلى أدوات زراعية.

وفي الوقت الذي يستمر فيه نزع سلاح وتسريح الجبهة، فمن الأهمية بدرجة مساوية أن تصبح حكومة سيراليون مشاركة على نحو متزايد في تحريك عملية السلام إلى الأمام. ويشجعنا استعداد حكومة سيراليون لمعالجة بعض شواغل الجبهة، بما في ذلك تحويل ا لجبهة إلى حزب سياسي. فلا يمكن تحقيق حل سلمي للصراع أخيرا إلا من خلال إشراك الجبهة في العمل السياسي. إننا نشجع حكومة سيراليون على الاضطلاع بالمزيد من تدابير بناء الثقة في جهد يستهدف الإدماج الكامل لمحاربي الجبهة السابقين في المجتمع الدولي.

ويؤيد وفدي تماما وجهة نظر الأمين العام بأن إعادة الاندماج تظل أساسية لنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بأكمله. إذ أن فرص إعادة الاندماج الفعالة والملائمة تشكل أفضل رادع لعودة الجبهة إلى أنشطة التمرد.

إن خطة إعادة الاندماج القصيرة الأجل التي وضعتها حكومة سيراليون من أجل المحاربين السابقين تعتبر تحركا في الاتجاه السليم.

لكن وفدي ما زال يساوره القلق إزاء قصور الموارد المتوفرة لتؤتي الخطة ثمارها. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن قلقه لأن مجتمع المانحين لم يتقدم بتعهدات في مؤتمر المانحين المعقود في باريس، يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونيه بغرض إيجاد الدعم المالي لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل أن يتم الاهتمام بالنداء الموجه من الأمين العام إلى المانحين لإنجاز قرارهم بالمساهمة في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين. والواقع أنه لا يمكن السماح بفشل برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الاندماج، الذي يعتبر حيويا بالنسبة لنجاح عملية السلام الشاملة، بسبب نقص الموارد.

ويرحب وفدي أيضا بالانتشار المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبقدرة البعثة على تنفيذ المرحلة الثانية من مفهومها للعمليات. إن تحرك البعثة إلى أهم منطقة منتجة للماس في كويدو يشهد على أن البعثة أخذت تسيطر على مناطق كان يتعذر الوصول إليها قبل ذلك. وتواصل البعثة القيام بدور رئيسي في رصد تنفيذ اتفاق أبوجا وكذلك في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ونتطلع إلى تنفيذ المرحلة الثالثة من مفهوم العمليات التي ستشمل الانتشار في مناطق إنتاج الماس وبعض المناطق الحدودية في المقاطعات الشرقية.

ونظرا لتحسن حالة الأمن على أرض الواقع، يشعر وفدي بالتفاؤل لعلمه بأن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات جارية بالفعل، ومن المرجح أن تعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي، إن حملة التربية المدنية المكثفة التي تستهدف إعلام الناخبين وتعليمهم وتوعيتهم

ستحظى بالتشجيع والدعم الكاملين. ويظل دور البعثة في توفير المساعدة على المضي بالعملية الانتخابية دورا حاسما.

وما زال وفدي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في سيراليون ومحنة مئات الآلاف من اللاجئين في المنطقة الفرعية لاتحاد نهر مانو. ومع عودة الأحوال الطبيعية إلى سيراليون، من المتوقع أن يقرر عدد كبير من اللاجئين العودة من غينيا برا. وهناك حاجة متزايدة إلى توفير مزيد من الموارد لحكومة سيراليون للتصدي لتدفق العائدين وكذلك لإعادة توطين المشردين داخليا. فيجب على الحكومة أن توفر الهياكل الأساسية والخدمات اللازمة لتمكين اللاجئين العائدين من الاستقرار وبدء حياتهم من جديد. ورغم توسع الأنشطة الإنسانية عقب انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عدة مناطق كانت خاضعة للجبهة المتحدة الثورية قبل ذلك، ما زالت حكومة سيراليون بحاجة إلى كثير من الدعم المالي والإنساني في جهودها الرامية إلى إعادة توطين اللاجئين العائدين والمشردين داخليا.

وقبل أن أختتم، أود الإشادة بحرارة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخاصة برئيسها الحالي، الرئيس كوناري، رئيس جمهورية مالي، على الجهود التي لا تكل الذي بذلها من أجل إقرار السلام وعودة الأحوال العادية لا في سيراليون فحسب، بل في المنطقة الفرعية لاتحاد نهر مانو، رغم ما عاناه من قيود نتيجة شحة الموارد وأود أن أكرر مرة أخرى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عليها القيام بدور رئيسي في حفظ السلام والأمن في منطقة كل منها. ويجب، في هذا الصدد، أن تحظى بدعم كامل من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وللبلدان التي ينتمون إليها على مساهمتهم الهامة في إعادة السلام والاستقرار إلى سيراليون.

**السيد شن غوفانغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أود، بداية، أن أشكر الأمين العام على تقريره العاشر من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي، على إحاطتنا بالمعلومات الإضافية، أن مضمون التقرير شامل وإيجابي ومشجع، وهو يؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في عملية السلام في سيراليون أود أيضا أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد الاجتماع المفتوح اليوم. لأن اهتمام المجلس المستمر وتشجيعه في الوقت المناسب ستكون لهما أهمية بالغة في استمرار اندفاعة السلام في سيراليون.

للحفاظ على اندفاعة السلام يكتسب تثبيت استقرار الحالة العسكرية والأمنية في سيراليون أهمية خاصة ونحن نشجع الجبهة المتحدة الثورية على تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار، ونعتقد أنه يجب بذل الجهود لمنع قوة الدفاع المدني، بشكل فعال من مواصلة الاستفزازات من أجل تفادي إعطاء الجبهة المتحدة الثورية ذريعة لانتهاك الاتفاقات. وعلينا أيضا أن نجد حلا ملائما لشواغل الجبهة المتحدة الثورية فيما يتصل بمسائل الأمن لأن هذا سيؤدي في الأجل الطويل، إلى تحقيق السلام في سيراليون، في وقت مبكر.

إن برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الاندماج يعتبر من المسائل الجوهرية في عملية السلام في سيراليون. وقد حققت جهود نزع السلاح دفعة ملائمة في الوقت الحالي. ونأمل أن تواصل اللجنة الثلاثية المشتركة القيام بدورها السليم، ولكن أعمال إعادة الاندماج أكثر تعقيدا بالمقارنة بنزع السلاح، كما ورد في التقرير، وتتطلب جهودا قصيرة الأجل فضلا عن التخطيط الطويل الأجل، ونأمل أن تبذل اللجنة الثلاثية المشتركة مزيدا من الجهود في هذا الصدد.

وأود أيضا ذكر مسألة توفير التمويل. لقد لاحظنا أن مؤتمر المانحين المعقود في باريس في ١١ حزيران/يونيه حقق نتائج جيدة. ونناشد المانحين تقديم مساعدة طارئة إلى سيراليون من أجل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في أقرب وقت ممكن، وسيكون لذلك أكبر أهمية بالنسبة للتنفيذ المنهجي لخطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج من جانب سيراليون.

والصين تشعر بالارتياح بصورة عامة لعمل بعثة الأمم المتحدة لسيراليون، والممثل الخاص، السيد أدينجي في الفترة الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، قامت البعثة، بالفعل، بتعزيز عملها الإرشادي مع السكان المحليين، ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها البعثة من أجل عملية السلام. ويجب أن يتم برنامج التشغيل المرحلي للبعثة وأن يسير في الوقت المحدد، عندما تسمح الظروف بذلك، ذلك أن السلام في سيراليون يعتمد على الانتشار الكامل للبعثة في أراضي سيراليون، بشكل محدد.

ونود الإشادة بالأعمال التحضيرية للانتخابات التي قامت بها حكومة سيراليون ونؤيد قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية والسوقية إلى حكومة سيراليون. وفي هذا الصدد، يجب على المجلس أيضا أن يشجع البعثة على تقديم المساعدة في حدود إمكانياتها.

ونأمل أيضا أن يتم إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة في وقت مبكر وأن يبدأ كل منهما عمله. لقد قررت الصين بالفعل أن تقدم مساعدة مادية إلى المحكمة الخاصة. ونأمل أيضا أن تواصل حكومة سيراليون تعزيز قدرتها على بسط سلطة الدولة وتحقيق استقرار اقتصادها والتوصل إلى حل ملائم للمسائل الإنسانية داخل أراضي سيراليون.

وأود الآن أن أتحدث عن المنطقة ككل. إذ ينبغي تسوية مشاكل غرب إفريقيا على نحو متكامل وشامل. وبينما نركز اهتمامنا على عملية السلام في سيراليون، ينبغي ألا نغفل عن العوامل الأخرى المتمثلة في عدم الاستقرار في المنطقة. والمشكلات الموجودة في ليبريا تثير القلق بشكل خاص. فقد يؤدي الصراع المسلح في الجزء الشمالي من ليبريا إلى كارثة أمنية وإنسانية جديدة، ويمكن أن يؤثر على عملية السلام في سيراليون. وفي هذا الصدد ينبغي أن نكون على درجة عالية من اليقظة. ونحن نثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجهودها التي لا تكل من أجل حسم المشاكل في منطقة اتحاد نهر مانو، ونؤيد جهودها المبذولة لتشجيع الحوار السياسي بين قادة سيراليون وغينيا وليبريا، بغية إزالة التوتر واستقرار الحالة هناك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أذكر أن لدينا ما مجموعه ٢١ متكلماً في القائمة ، ونحتاج إلى أن ننهي الجلسة هذا الصباح، لأن أمامنا جلسة أخرى من المقرر عقدها عصر اليوم. فأرجو من الزملاء أن يتوخوا الإيجاز في بياناتهم قدر الإمكان.

**السيد مجدوب** (تونس) (تكلم بالفرنسية): سوف أستجيب لندائكم. وأشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. واسمحوا لي بأن أعرب عن شكري للسفير أدينيجي على عرضه التقرير العاشر للأمين العام. ويسر وفدي أن يعرب عن تقديره الشديد لهذا التقرير، ففضلاً عن كونه شامل، وزاخر بالمعلومات ، فإنه يوفر تحليلاً متعمقاً للتحديات التي ينبغي مواجهتها في سيراليون، وللاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها على الأمد القصير والطويل من أجل نجاح عملية السلام في هذا البلد.

وبالطبع فقد أحاط وفد بلادي علماً مع شيء من الاطمئنان والارتياح بالتقدم الملحوظ المحرز في عملية السلام، على النحو الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره. ويؤكد هذا التقدم التطور الإيجابي للعملية منذ انعقاد اجتماعات أبوجا في شهر أيار/مايو وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠١. ولا يسعنا إلا أن نخلص مع الأمين العام إلى أن النهج السياسي والعسكري المزدوج الذي اعتمده المجتمع الدولي وحكومة سيراليون قد بدأ يؤتي ثماره.

بيد أننا لم نصل بعد إلى المرحلة التي تسمح لنا بأن نؤكد أن هذا الاتجاه الإيجابي لا رجوع عنه اليوم. ففي الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام إشارة واضحة إلى أن عملية السلام ما زالت هشة وأنه ينبغي أن نتوخى الحذر.

ومما يبعث على اطمئنان وفد بلادي بالتأكيد أن الأمين العام والبعثة قد بدأ التحضير بالفعل للمراحل الحرجة المقبلة من عملية السلام، وعلى وجه الخصوص المرحلة الثالثة من مفهوم عمليات البعثة. ونرى من المشجع أيضاً ما اتخذته حكومة سيراليون وما تعتزم اتخاذه من خطوات بغية المضي قدماً في هذه العملية، ولا سيما الخطوات المتعلقة بالحوار السياسي مع الجبهة المتحدة الثورية، وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستعادة سلطة الدولة، وأنشطة الإنعاش.

بيد أن المصاعب المستمرة، ذات الطابع المالي بصفة أساسية، من شأنها أن تزعزع العملية برمتها، لا سيما وأنها تؤثر على أنشطة حيوية من قبيل نزع السلاح والتسريح، وبصفة خاصة إعادة إدماج المقاتلين السابقين والمشردين واللاجئين، وإعادة بسط سلطة الدولة، وتنظيم الانتخابات، والتنمية والانتعاش الاقتصادي للبلد على الأمد الطويل.

لذلك نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه لشعب سيراليون وعلى إمداده بكل مساعدة لازمة سياسياً ومالياً. فالاستثمارات الهامة التي قام بها المجتمع الدولي وأسرة المانحين على وجه الخصوص خلال السنوات العشر الأخيرة دعماً للسلام في سيراليون لن تحقق غاية في نهاية المطاف ما لم يتم تعزيزها في هذه اللحظة البالغة الحساسية من عملية السلام في هذا البلد.

ويرى وفدي أيضاً ضرورة أن يظل المسار السياسي إحدى الأولويات الرئيسية في السعي لإيجاد حل نهائي للصراع في سيراليون. وتعرب تونس عن تأييدها لنداء الأمين العام إلى حكومة سيراليون وإلى زعماء الجبهة المتحدة الثورية لمواصلة العمل بتفان وبنية حسنة في هذا الاتجاه. كما أن وفد بلادي يرى أن الشواغل التي أعربت عنها الجبهة المتحدة الثورية فيما يتعلق بأمنها ومستقبلها السياسي، وبلجنة الحقيقة والمصالحة، وبالمحكمة الخاصة، هي شواغل ينبغي أخذها بعين الاعتبار. فالغاية هنا هي التوفيق بين ضرورة توطيد دعائم سيادة القانون وبين المتطلبات السياسية بغية الحيلولة دون تعرض مسيرة السلام لخطر الانتكاس.

ونرى أيضاً أنه لن يتسنى تسوية الحالة في سيراليون بصفة نهائية إلا عندما يعود الأمن للاستتباب في ربوع المنطقة. وفي هذا الصدد أود أن أضم صوتي إلى الأمين العام وإلى من سبقوني من المتكلمين في توجيه النداء إلى زعماء بلدان منطقة اتحاد نهر مانو حتى يشرعوا في أسرع وقت ممكن في إجراء حوار سياسي برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في سبيل التوصل إلى حل مشترك ومتضافر للوضع الأمني المثير للانزعاج في هذه المنطقة.

وفي الختام أود أن أشير إلى أن وفد بلادي يتطلع باهتمام إلى التقرير المقبل للأمين العام الذي سوف يتضمن توصياته الخاصة بزيادة حجم العنصر العسكري التابع للبعثة حتى تتمكن من الاضطلاع بالمراحل المقبلة من عملياتها، وهي مراحل ستكون حرجة لأنها معنية بنشر البعثة في مناطق إنتاج الماس وكافة أنحاء البلد حتى تيسر إجراء عملية الانتخابات في سيراليون.

**السيد كوتشينسكي** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نرحب بحرارة بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون السفير أدينيجي، وأن نشكره على الإحاطة الشاملة للغاية التي عرض بها تقرير الأمين العام. كما نرحب بقائد القوة.

ونود أن نشير إلى أن التطورات الإيجابية الأخيرة، بما فيها التقدم في عملية السلام والتحسن في الحالة الأمنية في سيراليون، توفر فرصة فريدة لحكومة سيراليون والمجتمع الدولي لمواصلة جهودهما بعزم من أجل استعادة السلام والاستقرار الدائمين في ذلك البلد. ويشهد التقدم الذي أحرز في إطار عملية السلام في سيراليون على أن نهج المسارين الذي اتبعه المجتمع الدولي في استراتيجيته بدأ يتمخض عن نتائج إيجابية.

بيد أنه ينبغي أن نكون على علم بعدد من التحديات إذا رغبنا في الإبقاء على قوة الدفع التي تحققت والمضي بها قدما. وسوف أتعرض بإيجاز لبعض هذه التحديات.

أولا، أهمية إقرار الأمن في سائر أنحاء البلد. لقد شعرنا بالتشجيع لنجاح بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ المراحل الأولى من عملياتها، ونتطلع قدما إلى المزيد من انتشارها الهام في جميع أرجاء البلاد في المراحل القادمة.

وثانيا، النجاح في تنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، الذي لا يزال يمثل العنصر الرئيسي في عملية السلام الشاملة. ويوجز تقرير الأمين العام المشاكل القائمة حاليا في هذا المجال، بما في ذلك مشاكل إعادة الإدماج ويبرز ضرورة زيادة المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي. وفي جلسة اليوم، تكلم بوضوح السيد أدنيجي وأعضاء المجلس بشأن أهمية الاستجابة على نحو سريع وملائم لمشكلة نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج.

واستعادة سلطة الدولة في سائر أنحاء البلد عنصر هام آخر من عناصر تحقيق الاستقرار في سيراليون. وإضافة للخطوات الهامة التي اتخذها الحكومة بالفعل بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لاستعادة إدارة الدولة والخدمات العامة في بعض أجزاء البلد، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير، لتوسيع نطاق سلطة الدولة، وإرساء القانون والنظام، وتعزيز المصالحة، وضمان تحقيق الانتعاش وإعادة التأهيل الطويل الأجل.

ويتسم إحراز النجاح فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المذكورة أعلاه بأهمية بالغة من أجل تهيئة بيئة مفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشكل هدفا رئيسيا من أهداف عملية السلام. ونرحب في سياق الأعمال التحضيرية الجارية حاليا للانتخابات والتي تقوم بها اللجنة الوطنية للانتخابات، بزيادة مشاركة الأمم المتحدة في دعم هذه العملية.

ويتناول تقرير الأمين العام البعد الإقليمي للحالة في سيراليون، لا سيما الصراعات في اتحاد نهر مانو وقضايا عودة اللاجئين والمشردين داخليا بأمان، والتي لا تزال تشكل قلقا بالغا. ومرة أخرى يبرز استمرار الأزمة السياسية والإنسانية على الصعيد دون الإقليمي ضرورة القيام بصور عاجلة لاستعادة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية

وذلك بإجراء حوار سياسي بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

ونثني كثيرا على أفراد العنصرين العسكري والمدني التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ولا سيما في مجالات إقرار الأمن وتعزيز نزع الأسلحة والتسريح ومساعدة الحكومة في استعادة السلطة الشرعية وإرساء القانون في سائر أرجاء البلد وتقديم الدعم في مجالي الإعلام وحقوق الإنسان. وتؤدي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دورا في كل المجالات. ويشعر بلدي بالفخر بصفة خاصة لكونه أحد المساهمين في هذه البعثة الهامة لحفظ السلام.

وقد بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهدا كبيرا وأنفقا موارد كي يسود السلام ويتحقق الاستقرار. واليوم لا غنى على الإطلاق عن استمرار دلالات السلام والاستقرار التي أخذت في الظهور وضرورة أن يواصل المجتمع الدولي دعمها بقوة.

**السيد راين** (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالسفير أدنيجي، الممثل الخاص للأمين العام، في المجلس، ونعرب عن تقديرنا لإحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. ونرحب أيضا بالسيد داهلغرن وزير الدولة السويدي ونهنئه على تعيينه الذي صدر مؤخرا ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي في غرب أفريقيا. ونتطلع إلى إحاطته الإعلامية بشأن الزيارة التي قام بها بصفته ممثلا رفيع المستوى للاتحاد الأوروبي إلى غرب أفريقيا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو.

ونشعر بالتشجيع إزاء رأي الأمين العام، الذي عززه السفير أدنيجي في هذا الصباح. ومفاده أن الوضع الراهن في سيراليون جدير بتفاؤل حذر مشفوعا في الوقت ذاته بيقظة متواصلة. ومن الواضح أن النهج ذي الشقين الذي يتمثل في المضي قدما في نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبدء الحوار مع الجبهة الثورية المتحدة قد حقق تقدما ملموسا.

ولا بد من أن نكفل عدم ضياع قوة الدفع ثم الاستفادة بها. وينبغي أن يواصل المجلس ممارسة الضغط المستمر ليضمن أن تقوم الجبهة المتحدة الثورية حقا بتغيير نهجها من استخدام الرصاص إلى استخدام ورقات الاقتراع. وفي هذا السياق، ترحب أيرلندا بالخطوات العملية التي اتخذتها مؤخرا حكومة سيراليون لتسهيل تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي.

وبالرغم من مجالات التقدم على أرض الواقع والذي أكدته ووطدته بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ثمة اهتمامات لها مبررها بشأن التقارير التي أفادت عن قيام قوات الدفاع المدني مؤخرا بهجمات. وبالفعل، ثمة تقارير صدرت في يوم السبت الماضي تفيد بأن الجبهة المتحدة الثورية هددت بوقف تعاونها، إذا ارتأت، أنه لم يتم إجراء التحقيقات الملائمة بشأن مزاعم قيام قوات الدفاع المدني بالهجمات.

ومع أن عملية السلام لا يمكن أن تحرز تقدما من جراء مطالبات الجبهة المتحدة الثورية، ثمة قلق حقيقي في هذا الشأن. ومن الأهمية أن تكون قوة الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية، على حد سواء، على دراية لقدر متساوي بالتزاماتها المشتركة لتسهيل عمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ونزع الأسلحة وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ أيار/مايو في فريتاون. ووفقا لذلك، من الأهمية أن يبعث هذا المجلس برسالة قوية إلى كل من الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني. ويتعين عليهما أن ينفذا أحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا في ٢ أيار/مايو والاتفاق الذي تم التوصل إليه في فريتاون في ١٥ أيار/مايو بحسن نية، وبصورة تامة وفي آن واحد معا.

وترحب أيرلندا بالنجاح في استكمال برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج حسب الموعد المحدد في مركزي كامبيا وبورت لوكو. وأعرب عن بالغ امتناني

لتقرير السيد أدنيجي النجاح في ما يتعلق بالتعاون في كامبيا. لقد كان هذا التعاون مثاليا، وآمل في أن يكون له أثر في العمل على النطاق الأوسع، بما في ذلك على طول الحدود بين سيراليون وغينيا. ونلاحظ أن معسكرات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج في منطقة كونو، بالقرب من كويدو، وفي بونتي سوف تصبح جاهزة للعمل في غضون وقت قصير. ونتطلع قدما إلى إحراز تقدم فيما يتصل بنزع الأسلحة في هذه المناطق الرئيسية. ونتفق تماما مع تقرير الأمين العام الذي يفيد بأن برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج هام لجميع جوانب عملية السلام.

لقد أصاب الأمين العام عين الصواب عندما ركز على الثغرات التي لا تزال باقية في برنامج إعادة الإدماج وذكر في تقريره ضرورة تخصيص موارد لاقتفاء أثر المقاتلين السابقين بغية ضمان إحراز النجاح في إعادة إدماجهم في المجتمع. ونرحب بالعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اللجنة الوطنية لإعادة التشييد والتقييم والتأهيل من أجل إيجاد فرص إدرار الدخل للمقاتلين السابقين في منطقة كامبيا. ومن الأهمية أيضا، حسبما لاحظ الأمين العام، تعزيز حملات التوعية بأنواعها للمقاتلين السابقين لضمان أن يصبحوا على دراية تامة بما ينطوي عليه بالفعل تأييد عملية الإدماج. ولقد أحطنا علما بدقة بتعليقات الأمين العام بشأن متطلبات التمويل لبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج.

وترحب أيرلندا بالاجتماع الإيجابي إلى حد كبير الذي عقده الرئيسان كاباه وكونتي في ٣ حزيران/يونيه، واتفق فيه الرئيسان على إعادة فتح الطريق الواصل بين فوركارياه في غينيا وكامبيا في سيراليون. وتتسم صلات التعاون عن كثب بين حكومتي سيراليون وغينيا بأهمية كبيرة لتحقق الاستقرار في منطقة الحدود.

ونتفق بقوة مع ما صرحت به الصين ومفاده أن العلاقات المتبادلة على الصعيد الإقليمي تكمن في صميم المشاكل السياسية والإنسانية على حد سواء والتي ابتليت بها هذه المنطقة دون الإقليمية، كما أنها تكمن أيضا في صميم حل هذه المشاكل ذاتها. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة نداء الأمين العام القادة الثلاثة لاتحاد نهر مانو للدخول في حوار سياسي. ونؤيد بقوة المنظور الذي قدمه السيد فال الأمين العام المساعد إلى المجلس في ١٤ أيار/مايو على إثر البعثة المشتركة بين الوكالات التي ترأسها والتي قامت بزيارة إلى غرب أفريقيا. وتقدر أيرلندا كل التقدير الجهود الهائلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تهدف إلى إقرار السلام على الصعيد الإقليمي.

ومما يدعو إلى الأسف، أن سيراليون لا تزال آخذة في الضعف عند أدنى مؤشر للتنمية الاقتصادية – مما يعزى إلى حد كبير إلى العنف المروع الذي عانت منه. ولقد قطعت الأعمال العسكرية شوطا كبيرا، ويتعين علينا أن نفكر في المستقبل بشأن مهمة التعمير التي لها أهمية عاجلة.

إن استعادة سلطة الدولة، وتقديم الخدمات الأساسية، وإجراء انتخابات حرة منصفة وإقامة حكم سليم مهام حاسمة. ومما يشجعنا في هذا الشأن التحسن في التنسيق بين البعثة وهيئات تقديم الخدمات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وقد سجلت أيرلندا في المجلس رغبتنا في أن نرى نهجا مشتركا في الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان، ونحن نعتقد أن المدخل إلى البُعد الإنمائي يجب أن يكفل على كل المستويات. وتعيين نائب الممثل الخاص للأمين العام للحكم وتحقيق الاستقرار في سيراليون، السيد ألان دوس، له أثر إيجابي، ونحن نثني على عمله الجيد.

إن حجر الأساس للتعمير الوطني سيكون العفو الفردي والمصالحة الوطنية. ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة

سيكون عليها أن تقوم بدور حيوي في هذا الشأن. وقد شعرت بالامتنان حين سمعت السيد أدينيجي يؤكد تلك النقطة من قبل. لكن العدالة أيضا ستكون مطلوبة. ومما يشجعنا التقدم المحرز مؤخرا فيما يخص التعهدات المالية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وأنا آمل أن تصبح أيرلندا قريبا جدا في وضع يسمح لها بأن تتعهد بالتزام في هذا الشأن. ونحن نأمل كثيرا أن يعوض المانحون الآخرون القصور الحالي. وكما أكد الأمين العام للمجلس أثناء الغداء بالأمس، من الأساسي أن نتجنب إنشاء المحكمة الخاصة، وبعد ذلك، في وقت ما مستقبلا، وبسبب النقص المالي يعلق عملها، ربما في وسط دورة.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن التحية للعمل الممتاز الذي قام به موظفو بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع. قبل عام، لم يكن يتصور أن يتوفر لدينا الآن ذلك القدر من التفاؤل الحذر. وإن الشجاعة السياسية وبعد النظر من جانب حكومة سيراليون، والإصرار المقابل من جانب هذا المجلس ومن حفظة السلم الذين ننشرهم، أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن. ونحن نأمل مخلصين أن يزداد تحسن الأمور عندما نستعرض المرحلة المقبلة، أي المرحلة الحاسمة القادمة من نزع السلاح.

**السيد كنينغهام** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): جميل بشكل خاص أن نرى الممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي والفريق أوباندي هنا، وأن يقوما بهذه الزيارة في سياق يتوفر فيه، كما قال آخرون، سبب يدعو للتشجيع. وجميل أيضا أن نرى أن الأمانة العامة، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2001/627) وفي الإحاطة الإعلامية الجيدة جدا التي قدمها السيد أدينيجي، تبدأ في وضع تخطيط استراتيجي للطريق الذي أمامنا: خطة لمنح السلطة لحكومة سيراليون في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛ وإجراء انتخابات حرة منصفة؛ واستعادة الثروة المعدنية لشعب سيراليون، الثروة التي هم مخولون لها. وتلك كلها أمور حاسمة بالتأكيد لتعزيز السلام.

ذكّر آخرون بأنه قبل عام فقط طردت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقريبا من سيراليون، وبأن الحكومة أطاح بها متمردون تساندهم ليبريا، وبأن قبل أقل من عام أثار رحيل بعض الفرق القلق من أن البعثة لن يمكن إمدادها بالأفراد وأنها قد تنهار بالكامل فعلا. واليوم استعيدت البعثة، وهي تحقق النتائج التي يريدها المجلس.

وقبل عام كان شعب سيراليون يبدو عاجزا في وجه واحدة من أعنف حالات التمرد في العالم. لكنه اليوم يمكنه أن ينظر إلى المستقبل على الأقل بدرجة ما من التفاؤل الحذر، كما قال تقرير الأمين العام.

إن ذلك نجاح حقيقي: نجاح للمجلس، وللأمم المتحدة، ولقادة البعثة وللمساهمين بقوات.

وبينما تصل البعثة إلى الحد الأقصى المأذون به لها، من المهم أن تواصل الأمم المتحدة توسيع نطاق عملها. وأن تساند حكومة سيراليون البعثة بالاستعادة الموثوق بها لسلطة الدولة، بمصاحبة نشاط إنساني دولي متزايد ونشاط يتعلق بحقوق الإنسان.

وباعتباري واضع القرار الذي يرسم صورة للمحكمة الخاصة، أريد أن أقول كلمة خاصة في هذا الخصوص، لأنها لم تذكر بشكل بارز في الإحاطة الإعلامية، مع أن البعض أشاروا إليها. قبل عشرة أشهر، قرر المجلس أنه يريد تقديم المسؤولين أكبر مسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية في سيراليون إلى المحاكمة. وذلك يعني مجموعة محددة تحديدا ضيقا من زعماء التمرد الذين جعلتهم أعمالهم التي ارتكبوها غير مؤهلين للمشاركة في الحياة السياسية للبلاد. وهذا يعني عملية محددة تلقي المسؤولية على عدد صغير من القادة، بينما تتيح لبقية

سيراليون أن تمضي في الحياة السياسية للبلاد. ونحن نأسف لأن هذا المشروع الحيوي تحول إلى أمر بالغ التعقيد، مضيع للوقت، ومكلف وغير مختتم. ونحن نريد أن نتناول هذه المسألة.

الآن لدينا أخيرا محل نظرنا نهج جديد أكثر استدامة بتكلفة معقولة. والأمين العام جدد نداءه بالتمويل مؤخرا. وحكومة بلدي تحث جميع شركائنا، وكل من يهتم بالعدالة، أن ينضموا إلينا في الإسهام في صندوق تمويل المحكمة حتى يمكننا أن ننقلها إلى حيز الوجود. والخطوة التالية يجب أن تكون أن تحدد المحكمة الذين تنوي محاكمتهم. ونحن نرى أن هذا ينبغي أن يبدأ فورا بشخص نعرف أنه محتجز ونتفق جميعا على أنه ينبغي أن يقدم إلى المحاكمة: فوداي سنكوح.

إن مداولاتنا بشأن المحكمة الخاصة والمصاعب التي تواجه في إخراجها إلى حيز الوجود جرت في ظل خلفية تقرير جديد صدر بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وذلك التقرير، الذي أعده الفريق الدولي للأزمات، يخبرنا بأن فريق العاملين المكون من حوالي ٨٠٠ فرد، الذي يعمل طوال سبع سنوات، بتكلفة تقدر بـ ٩٠ مليونا من الدولارات سنويا أنجز تسعة اتهامات فقط، ولا يزال ٤٣ متهما ينتظرون المحاكمة ولا يزال عدد من المشتبه فيهم الرئيسيين مطلقي السراح. وتقرير الفريق الدولي للأزمات، الذي أوصي به لزملائي، يخبرنا بأننا يجب أن نتجنب الأخطاء المرتكبة هناك ونحن ننشئ المحكمة الخاصة لسيراليون.

تكلم السفيران غرينستوك ورايان، وآخرون، عن أهمية إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأيضا عن ضرورة أن تخرج إلى حيز النفاذ جنبا إلى جنب مع المحكمة الخاصة. ونحن نتفق مع هذا: فكلا عنصري عملية العدالة ينبغي إنشاؤه. وهما الإثنان يحتاجان بنفس القدر لأن يخرجا إلى الوجود. والمحكمة الخاصة عنصر نعتبره ذا أهمية خاصة.

استمعنا إلى بعض الملاحظات بشأن حكمة التحرك قدما بالمحكمة الخاصة، في ضوء الالتزام الثابت للجبهة المتحدة الثورية بعملية السلام. ولكننا نعتقد أنه ليس هناك تناقض بين السعي لتحقيق السلام والسعي لتحقيق العدالة؛ بالفعل، أنهما يجب أن يسيرا معا. والقول بأننا يجب أن نطرح جانبا نداء من أجل تحقيق العدالة لصالح الرغبة في تحقيق السلام من شأنه، كما نرى، أن يكون تكرارا لأخطاء الماضي.

لقد أثار الأمين العام شواغل خطيرة بشأن عدم توفر الموارد لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج. وقال أيضا ضمنا إنه إذا لم يتوفر تمويل طوعي، فإنه سيسعى إلى التمويل بواسطة الأنصبة المقررة. ومن المؤكد، أن المضي بنزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج عنصر أساسي في العملية؛ وبالفعل، فإن الحالة التي نواجهها الآن أبرزها السيد أدينيجي وهي، كما قال، دليل على النجاح. وهذا خلق مشكلة. فنزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج ليست، في نهاية الأمر، مسؤولية مجلس الأمن، ونحن نتساءل عما إذا كانت الأنصبة المقررة هي أفضل وسيلة للوفاء بهذه الحاجة القائمة. ونلاحظ أن مؤتمر المانحين في باريس أرسل إشارات مشجعة. ونحن نشارك الآخرين في حث المانحين بقوة على أن يقدموا تعهدات واضحة للصندوق الاستئماني حتى يكفل نجاح هذه الجهود.

لقد أبرزت بعض مجالات القلق القليلة لحكومة بلدي، ولكنني فعلت ذلك إيمانا بأن السياسة المعمول بها بحاجة إلى تدقيق. وأنا أثني على الأمين العام، والسيد أدينيجي وعلى قائد القوة، الفريق أوباندي، جنبا لجنب مع

الرجال والنساء أعضاء البعثة، لتفانيهم من أجل السلام في سيراليون، وأؤكد لهم دعمنا المستمر.

**السيدة لي** (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن تقديري لكم لعقدكم هذا الاجتماع. وأشكر الأمين العام على تقريره العاشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2001/627) الذي يطرح بشكل مقنع المسائل للنظر فيها في هذه الفترة الحاسمة. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد أديبيجي، لإحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية.

وفيما تشهد الحالة في سيراليون تحسنا، فليس من المبكر جدا النظر في السبل الآيلة إلى جعل اقتصاد ذلك البلد يكتفي ذاتيا في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، سيقوم تصدير الماس السيراليوني بدور رئيسي. لذلك، يتحتم على حكومة سيراليون أن تسيطر سيطرة فعالة على المناطق الرئيسية لإنتاج الماس، من قبيل مقاطعة كونو. وعليه، فإن عملية نزع السلاح التي ستبدأ قريبا في مقاطعتي كونو وبونتي ينبغي مراقبتها على نحو وثيق.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن سوء إدارة موارد الماس من جانب إدارات سابقة كان أحد الأسباب الجذرية للصراع في سيراليون. ولقد أتيحت فرصة جديدة لإنشاء نظام أفضل. ويجب عدم إضاعة هذه الفرصة. لذلك، تشارك سنغافورة الأمين العام دعوته إلى حكومة سيراليون بإيلاء هذه المسألة كامل الاهتمام.

ومنطقة كونو هي أيضا معقل تقليدي للجبهة المتحدة الثورية. وقدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على الانتشار الفعال في هذه المنطقة وفقا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتصف بأهمية متزايدة.

ونحن نلاحظ أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، يدعو سجل الجبهة المتحدة الثورية إلى التشجيع ولكنه سجل غير كامل. ويعتقد وفد بلادي بأن رغبة الجبهة في التعاون تنبع جزئيا من استمرار مشاركتها في المحادثات التي تجريها مع الحكومة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وانخراط قوات الدفاع المدني في المحادثات من جديد. وهذه المحادثات ساعدت على تلبية بعض الشواغل المشروعة للجبهة المتحدة الثورية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة، والمحكمة الخاصة واحتمالات إعادة الإدماج.

ويؤيد وفد بلادي استمرار مشاركة جميع الأطراف في عملية السلام. فتلك الأطراف التي لديها شواغل مشروعة ينبغي السماح لها بالإعراب عنها، كما ينبغي تلبية هذه الشواغل في أسرع وقت ممكن. وأحد هذه الشواغل التي أعرب عنها يتمثل في سوء معاملة المقاتلين السابقين لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية. ويمكن لسوء المعاملة هذه أن تشجع المقاتلين السابقين على العودة إلى حمل السلاح. ومثلما يرد في الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام،

> ”يتسم جانب إعادة الإدماج في برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بأهمية رئيسية في نجاح البرنامج ككل“.

لذلك، المهم تعميم لفظتي التسامح والمصالحة في صفوف شعب سيراليون. ومكتب الإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون هام بالنسبة لبرنامج نزع السلاح، وإعادة التسريح، وإعادة الإدماج ككل، ولكن رغم أن لفظة التسامح أخذت تنتشر في صفوف شعب سيراليون، إلا أنه لا يمكن التسامح حيال أي معرقل لعملية السلام. وتقرير الإبراهيمي يطالب الأمم المتحدة بأن تكون

> ”مستعدة للتصدي بفعالية للمفسرين إذا كان لها أن تتوقع أن تحقق سجل نجاح مستمر في

حفظ السلام أو بناء السلام في حالات الصراع داخل الدول أو عبر حدودها الوطنية''.

ولقد تم بالفعل عرقلة عملية السلام في سيراليون أكثر من مرة. ولئن كنا نتنبه باستمرار لمنع حدوث هذا الأمر مجددا، يجب أيضا أن نبعث برسالة قوية مفادها أن أي محاولة أخرى لعرقلة عملية السلام من أي طرف كان لن يجري التسامح حيالها.

ونود أيضا أن نعرب عن اعترافنا بالدور النشط الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه المسألة. وسنغافورة تشارك في الدعوة التي وجهها كل من الجماعة الاقتصادية والأمين العام إلى رؤساء دول اتحاد نهر مانو بعقد اجتماع لهم. والحوار بين الدول هام بصفة خاصة لحل أزمة اللاجئين التي تصيب حاليا ببلواها جميع البلدان الثلاثة في اتحاد نهر مانو. ونحن نتفق مع الأمين العام في ملاحظته الواردة في الفقرة ٢٢ من تقريره المؤرخ ٢٣ أيار/مايو، الوثيقة S/2001/513 المتعلق بهذه المسألة، ومفادها أن وجود وتحركات اللاجئين والمشردين في الداخل

''تلقي عبئا ثقيلا على عاتق الدول المضيفة، والمجتمعات المحلية المستقبلة، والبيئة، ويمكن أن يؤدي إلى تعقيد الحالة الهشة بالفعل''.

فلذلك، يتطلع وفد بلادي إلى العودة السريعة للاجئين والمشردين في الداخل إلى ديارهم الأصلية عندما يكون الوقت مناسبا لذلك.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا تأييد سنغافورة للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وللعمل الجيد الذي يتم الاضطلاع به في سيراليون، ولا سيما على أيدي رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في ظل القيادة القديرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي. وسيراليون تتيح الفرصة لمجلس الأمن كي يحول وضعا محزنا كان سائدا قبل عام إلى قصة نجاح. فهذا الوقت ليس وقتا للشعور بالرضا الذاتي؛ بل إنه وقت لبذل الجهود المتواصلة إزاء جسامة العمل الذي لا يزال ماثلا أمامنا.

ولا بد لمجلس الأمن أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

**السيد فالديفيسو** (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن تقديري لقيام الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوليمي أدينيجي، بعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ويشعر وفد كولومبيا بالارتياح إزاء التقدم الهام الموجز في التقرير العاشر للأمين العام، وأيضا إزاء التأييد والتعاون الواسعين اللذين توفرهما بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للسلطات في ذلك البلد. والعمل الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يسهم إسهاما إيجابيا في هذا الجو المؤاتي للسلام. فرعايتها لاتفاق أبوجا في كانون الأول/ديسمبر الماضي كان أمرا حاسما بالنسبة للعملية.

وأود أن أبدي الملاحظات الموجزة التالية في ذلك الصدد. أولا، يعتقد وفد بلادي أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تتحرك بنجاح نحو مرحلة معقدة بشكل متزايد عن طريق إضافة عناصر جديدة، وتعزيز عناصر أخرى، وتحضير خطط للانتشار في المستقبل. ونحن نؤيد الأمين العام في تصميمه على دراسة دور مستشاري الشرطة المدنية، والاستجابة المؤاتية لنداء المساعدة الانتخابية. ويسرنا أن نعلم أنه بات مجديا اليوم التفكير في إجراء انتخابات قرابة نهاية هذا العام.

وثانيا، إن وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مناطق كانت تسيطر عليها سابقا الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك بعض المراكز على امتداد الحدود مع غينيا، فضلا عن تزايد عدد دورياتها الدائمة في مقاطعة كونو والمناطق الأخرى المنتجة للماس، يبين الالتزام الذي تعهده جميع

أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بإحلال السلام في سيراليون والاستقرار في غرب أفريقيا. ويجب على سلطات فريتاون أن تستجيب لهذا الدعم الظاهر من المجتمع الدولي عن طريق استعادة بسط سلطة الدولة بغرض توفير الخدمات الأساسية للسكان، وإجراء الانتخابات المقبلة.

وثالثا، ينوه وفد بلادي بالجهود التي يبذلها الرئيس كباح من أجل التفاهم مع الثوار، مثلما يظهره البيان بالإفراج عن مجموعة هامة من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية الذين كانوا في السجن. ونحن نحثه على مواصلة إجراء المحادثات في اللجنة المشتركة، وعلى تمهيد السبيل أمام تحويل هذه الحركة إلى حزب سياسي. والتحضيرات الرامية إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة يجب تسريعها أيضا؛ بيد أننا نتساءل عما إذا كان حقا من واجب مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين جمع الأموال لإنشاء هذه اللجنة. ونود أن نستمع إلى ملاحظات السفير أدينيجي عن هذه النقطة.

وفي مجال العدل، نعتقد أن العنصرين، وهما لجنة الحقيقة والمحكمة الخاصة، يجب أن يكمل عمل إحداها عمل الأخرى فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات وإعمال العدالة ومنع الإفلات من العقاب. وكولومبيا هي حكما أحد البلدان المهتمة جدا بالعدالة. ونعتقد أيضا بأنه لا يمكن أن يقوم تضارب بين البحث عن السلام والبحث عن العدالة.

ورابعا، أشار عدة وفود بالفعل إلى الوضع الإنساني الحساس القائم في البلاد، وهو وضع لا يزال يبعث على قلقنا. ونود في الوقت الراهن مجرد الإشارة إلى أنه في عملية إشراك قيادة الجبهة المتحدة الثورية، نرى مثالا آخر على تنامي التفاعل بين الأمم المتحدة والأطراف الرئيسية الفاعلة المسلحة غير الدولة. ونعتقد أن هذه العلاقة ينبغي استعمالها بغية حثها على الامتثال لمعايير القانون الإنساني الدولي في المناطق التي تسيطر عليها، حيث ترد تقارير عن حصول انتهاكات على أساس يومي. هذه طريقة لحماية المدنيين عن طريق الإقناع، وهي لا تنطوي على أي تغييرات لولاية البعثة، ويجب الاضطلاع بها بدون أي تحفظات.

أخيرا، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى التي تكلمت مؤيدة للطريقة التي يجري بها تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونحن نرى، مع أهل سيراليون، بما أن قدرا كبيرا من الموارد قد استثمر في نشر بعثة لحفظ السلام، فإن تمويل هذا البرنامج ينبغي تعزيزه. ويجب توضيح فوائد السلام بجلاء من حيث الفرص التي ستوفرها للمقاتلين السابقين. وينبغي جعل فوائد السلام هذه أكثر جاذبية من أي منافع وهمية للحرب.

**السيد عون** (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة مفتوحة لمجلس الأمن للنظر في الحالة في سيراليون. ونحن ممتنون في هذا الصدد للأمين العام على تقريره العاشر عن الموضوع. ونشكر ممثله الخاص، السفير أدينيجي، على إطلاعه لنا على آخر التطورات، بصورة مفيدة للغاية. ويسرنا أن نرى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لغرب أفريقيا معنا هنا.

منذ الاجتماع الثاني للجنة الوساطة السداسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن، مع الأمم المتحدة، وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية، المعقود في أبوجا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، تطورت عملية السلام في سيراليون بطريقة بناءة. وما تم تسجيله من تقدم في ميدان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإطلاق سراح الجنود الأطفال، وتعدد الاجتماعات بين الأطراف المعنية والتزامها بالمضي قدما بعملية السلام، عناصر يمكن أن تؤدي إلى السلام الذي طال انتظاره في سيراليون.

وفي هذا الصدد، لدي ثلاث مجموعات من التعليقات أود الإدلاء بها.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشجع حكومة سيراليون وقيادة الجبهة المتحدة على أن تواصل بطريقة مصممة وبحسن نية العمل نحو تحقيق السلام. ووفدي واع بالمصاعب التي لا تزال تكتنف عملية السلام في سيراليون، خاصة خطر خروج برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن مساره بسبب الافتقار إلى التمويل. ولذا فإننا لن نكف أبدا عن مناشدة الأمم المتحدة لضمان تمويل هذا البرنامج الضخم، الذي يعتبر نجاحه بالغ الأهمية للسلام النهائي في سيراليون. وعلى نفس المنوال، نود أن نردد مناشدة الأمين العام لجميع أعضاء المجتمع الدولي ليساهموا على عجل وبسخاء للصندوق الاستئماني الخاص لهذا البرنامج.

ويشاطر وفدي الرأي بأنه ينبغي لمواطني سيراليون أن يظهروا التسامح والاستعداد للنسيان بغية الشروع في عملية لا رجعة عنها للمصالحة الوطنية. ويمكن أن يسهم في تحقيق هذه الغاية إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية ومحكمة خاصة. ولكننا نود أن نسترعي الانتباه إلى الآثار السلبية لأي ممارسة متحيزة في تطبيق العدالة على عملية السلام الجارية بالفعل.

وتعليقي الثاني هو أن وفدي لا يزال مقتنعا بأنه ليس هناك حل عسكري للأزمة في سيراليون. والحوار بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية يتوجه بشكل متزايد نحو المسائل السياسية، ونحن نشيد بالحكومة على تقديم المساعدة إلى الجبهة المتحدة حتى تتمكن من التحول إلى حزب سياسي وتشارك في الانتخابات المقبلة في البلد. ونكرر باستمرار أن هذه الانتخابات ستتطلب مساعدة دولية إذا أريد لها أن تكون حرة ونزيهة. ونحن ممتنون للأمين العام على اعتزامه أن يقدم في تقريره المقبل عددا من التوصيات المفصلة فيما يتعلق بالحجم اللازم للبعثة ومهامها في إطار دعم عملية السلام والانتخابات.

وتعليقي الثالث والأخير هو أن أعلن ثانية أن حل الأزمة في سيراليون سيسهم كثيرا في إنهاء الغارات المسلحة على طول حدود البلدان الثلاثة لاتحاد نهر مانو. ويشغل بالنا كثيرا القتال الدائر في ليبريا وأثره على السكان المدنيين. وإذا لم تعالج هذه المسألة في الوقت المناسب، فهي أيضا يمكن أن تعوق عملية السلام الهشة في سيراليون. ويجب أن أعلن ثانية اقتناع حكومة مالي في هذا الصدد بأن الاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يحل إلا من خلال الحوار. والجماعة الاقتصادية تعمل بلا كلل لتحقيق هذه الغاية بين رؤساء الدول المعنية.

ولا يمكن أن يفوت علينا التذكير مرة أخرى بقرار الجماعة الاقتصادية القاضي بنشر قوات لفريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على حدود غينيا وليبريا وسيراليون بغية وضع حد للغارات المسلحة، ولغرس بذور الثقة بين الأطراف، وتوفير الأمن للاجئين والأشخاص المشردين وتهيئة الظروف اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية.

وستواصل مالي دعم أي مبادرة أو عمل لاستعادة السلم والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

ختاما، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان الجماعة الاقتصادية للأمين العام على انشغاله وجهوده التي تستحق الثناء من أجل السلام والاستقرار في غرب أفريقيا. ونشكر أيضا ممثله الخاص لسيراليون، السفير أدينيجي، وجميع موظفي البعثة، والبلدان المساهمة بقوات والوكالات الإنسانية على التضحيات التي لا تقيم بثمن في منطقتنا دون الإقليمية. وستواصل الجماعة الاقتصادية الاضطلاع تماما بالدور الموكل إليها في هذه العملية.

**السيد غرانوفسكي** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الوفد الروسي ممتن للأمين العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز في عملية التسوية في سيراليون. ونعرب أيضا عن تأييدنا لعبارات الامتنان المعرب عنها للممثل الخاص للأمين العام، السفير أدينيجي، على إحاطته الشاملة والزاخرة بالمعلومات. ونعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتيحت لنا لتلقي المعلومات وتقييم تطورات الحالة من المصادر المباشرة.

نحن سعداء بالطريقة التي تسير بها عملية السلام في سيراليون. فوقف إطلاق النار ما زال قائما؛ والأطراف تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في نشر الفرقة التابعة للبعثة؛ ولاشك في أن التقدم قد أحرز في نزع السلاح. وهذا التقدم، في رأينا، يؤكد صحة الاستراتيجية المتبعة لتسوية الصراع في سيراليون التي اختارها مجلس الأمن.

الآن من المهم تعزيز إيقاع عملية السلام، وفي المقام الأول بضمان التقيد الصارم بالجدول الزمني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبسط إدارة الدولة في أعماق البلد، بما في ذلك مناطق إنتاج الماس.

ونرى أن وصول فرقة جديدة تابعة للبعثة إلى سيراليون سيجعل من الممكن تهيئة الظروف اللازمة لهذا. ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة عاجلة في الدعم المالي المقدم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون من المجتمع الدولي.

ومما يسرنا أن يجري الإسراع باستعدادات سيراليون لإجراء الانتخابات. ونحن نؤيد اعتزام الأمين العام تقديم مساعدة مالية وتقنية خلال الحملة الانتخابية والانتخابات. ونحن مقتنعون بأنه من أجل بناء أساس صلب للسلم في سيراليون يجب أن تكون الانتخابات ديمقراطية ويجب أن تشمل جميع القوى السياسية في البلد، بما في ذلك الجبهة المتحدة الثورية، شريطة أن يترع سلاح أعضاء الحركة وأن تتحول المنظمة إلى حزب سياسي.

في المدى الطويل ستعتمد معالجة عواقب الصراع على تحقيق المصالحة الوطنية. وما من شك في أن بلوغ هذا الهدف سيقتضي توقيع العقاب العادل على المرتكبين الأساسيين لجرائم ضد الإنسانية وقعت خلال سنوات الصراع في سيراليون. وفي ذات الوقت، نرى أن من المستصوب التشديد تحديدا على المصالحة والكشف عن الحقيقة، بما في ذلك من خلال استخدام الهياكل والطرائق التقليدية. ونحن مقتنعون بأن الدروس المستفادة من التجربة المريرة للصراع ستساعد أهل سيراليون على التغلب على عواقب الصراع بسرعة أكبر واستعادة حياة السلام.

**السيد فلوران** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير أدينيجي، على الإحاطة الوافية التي قدمها بشأن الحالة في سيراليون، كما أن وفد بلادي يضم صوته تماما إلى صوت السيد دالغرين في السرد المفصل للغاية الذي سيقدمه في وقت لاحق عن البعثة التي ترأسها والتي قامت بزيارة منطقة غرب أفريقيا في الآونة الأخيرة. وبالتالي، سوف أقصر بياني على بضع نقاط يراها وفد بلادي مهمة.

إن فرنسا تشعر بالارتياح للتطورات الإيجابية التي سجلها الأمين العام في تقريره الأخير. ونؤيد النهج الثابت لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والذي يتفق مع ولايتها، لتمكين حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي من استعادة السيطرة على كافة أراضي سيراليون. وينبغي أن تكون هذه العملية تدريجية لا سيما ونحن نقترب من المناطق المنتجة للماس في الشرق، بغية منع الجبهة المتحدة الثورية من إعادة تسليح نفسها. إن هذا التطور الإيجابي الذي سيقتضي من مجلس الأمن مواصلة دعمه للسعي من خلال الحوار بين

الأطراف المتنازعة، وبمساندة من جانب أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وينبغي للحوار أن يؤدي إلى استئناف العملية السلمية، في جملة أمور، من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وتحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، وذلك فضلا عن إنهاء الأعمال القتالية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين تدريجيا.

ونرحب أيما ترحيب بالانتخابات المزمع إجراؤها خلال فصل الجفاف المقبل. وعلينا أن نؤيد كذلك جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتشجيع على إجراء حوار سياسي بين الدول الثلاث في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك تشجيع عملية إعادة الإدماج في سيراليون عندما تعود الحكومة إلى بسط سيطرتها على الأراضي، مع توفير الأمن للاجئين والمشردين داخليا، والسماح للاجئين بعد إطلاعهم على كل الحقائق، بأن يختاروا بين البقاء في غينيا أو العودة إلى بلادهم. وينبغي كذلك إحياء سلطة الحكومة والمجتمع المدني في سيراليون. وكما ذكر الأمين العام، فإن برنامج نزع سلاح المقاتلين، والتسريح وإعادة الإدماج سيكون على جانب كبير من الأهمية.

وختاما، فإن فرنسا ما تزال تشعر بالقلق إزاء مصير اللاجئين السيراليونيين في غينيا، حيث أن أعدادا كبيرة منهم قد عادوا بشكل طوعي، إلى مناطق تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، في معظم الأحيان. وينبغي لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين كما خُطط لذلك، أن يشرع بمجرد توقف الأمطار في إعادة مزيد من اللاجئين على أساس أكثر تنظيما.

**السيد وارد** (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن التقدير للسيد أدينيجي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها وعلى عرضه تقرير الأمين العام، الذي يتضمن تقييما مفصلا لعملية السلام في سيراليون. ونرحب بعقد هذه الجلسة المفتوحة.

استجابة لمناشدتكم، سيدي الرئيس، سأتوخى الإيجاز. وحيث إنه سبق لي أن تناولت معظم هذه المسائل، فسوف استرعي النظر فحسب إلى بضعة جوانب في عملية السلام، نرى أنه لا يمكننا أن نغفلها ببساطة.

اتفق مع السفير غرينستوك وآخرين في أن كلا من لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة هما مساران متلازمان لا غنى عنهما للمصالحة في سيراليون. وأهيب بمجتمع المانحين الاستجابة للنداءات الموجهة لتمويل هذين البرنامجين. وجامايكا تتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام بشأن إنشاء المحكمة الخاصة.

وفي حين أننا نؤكد على أهمية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والمحكمة الخاصة فيما يتعلق بالمصالحة، لا يمكننا أن نغالي في أهمية برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سيراليون بدون وجود برنامج يمول تمويلا كافيا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونلاحظ الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بأنه، ما لم تتلقى كميات كافية من التبرعات الطوعية، وعلى أساس عاجل، سيكون من الضروري النظر في آليات التمويل البديلة. ونحن ممتنون للبلدان المانحة التي أسهمت بالتبرعات حتى الآن، تبعا لقدراتها، ونضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى في توجيه نداء إلى الآخرين ممن لم يتبرعوا حتى الآن، أن يفعلوا ذلك.

لا يمكننا أن نغالي في تقدير أهمية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع السيراليوني أو في إيجاد فرص عمل مستديمة لهم. فذلك عنصر أساسي لنجاح عملية السلام. وتجارب الماضي علمتنا أنه لو لم يجد المقاتلون

السابقون عملا يدر لهم دخلا، فمن الممكن أن يعودوا بسهولة إلى حياة الحرب أو اللصوصية. وهذا هو فحوى التحذير الذي وجهه السفير أدينيجي هذا الصباح. ونوافق جميعا على أن هذا الاحتمال يشكل خطرا رئيسيا على الاستقرار طويل الأجل للبلاد.

ويرحب وفدي بالتقارير الإيجابية المتعلقة بتحسن فرص الوصول بالنسبة للعاملين في مجال المعونة الإنسانية إلى جميع أنحاء البلاد. وفي حين يتعين تلبية الاحتياجات قصيرة الأجل للاجئين والمشردين داخليا، من المهم بنفس الدرجة أيضا بحث الخطط طويلة الأجل المتعلقة بمساعدة حكومة سيراليون على استيعاب العائدين في المجتمع. ونؤيد الرأي بأن ثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام المركَّز لتوفير الخدمات والهياكل الأساسية، التي ما من شك أنها ستحتاج إلى تمويل.

أخيرا، مما يثلج صدرنا أن بعثة الأمم المتحدة تواصل تعزيز قدرتها لنشر المعلومات في المجتمع السيراليوني بشأن دوره في عملية السلام. ونثني بشكل خاص على برامج الإعلام الجماهيري الذي تقوم به البعثة، والتي تسعى إلى إشراك المجتمع بكافة قطاعاته.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أشيد بالسيد أدينيجي والعاملين في بعثة الأمم المتحدة على إسهاماتهم الممتازة في تعزيز السلام في سيراليون.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

**السيد كامار** (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلادي أن يثني على حُسن قيادتكم لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، ونقدر عقد هذه الجلسة الخاصة بشأن سيراليون لمناقشة التقرير الأخير للأمين العام.

كما يود وفدي أن يشيد بسلفكم، السفير كيننغهام، ممثل الولايات المتحدة، على حُسن أدائه خلال شهر أيار/مايو.

ويود وفدي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي، على الإحاطة الشاملة والفذة التي وافانا بها هذا الصباح. ونرحب بالفريق أوباندي، الحاضر هنا مع السيد أدينيجي.

ويرحب وفدي بالتقرير العاشر الذي قدمه الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، منوها بطبيعته الصريحة والشاملة والمتوازنة. ونلاحظ أيضا أن الرسالة التي ضمَّنتها الأمانة العامة في هذا التقرير تبعث على التشجيع. كما نود أن نبلغ الأمانة العامة بأن شعب سيراليون يعتزم بصدق أن يحقق أقصى استفادة ممكنة من الفرصة الفريدة السانحة التي هيأها المجتمع الدولي من خلال استثماره الكبير في سيراليون.

إن إعادة انطلاق برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في شهر أيار/مايو ٢٠٠١، بعد الاجتماع الاستعراضي الذي عقد في أبوجا بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، قد لاقت نجاحا كبيرا، حيث تم إيداع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر لدى بعثة الأمم المتحدة من جانب قوات الجبهة وقوة الدفاع المدني، بالإضافة إلى أنه تم تسريح عدد كبير من المقاتلين السابقين - وإننا نشعر بالارتياح الشديد للإفراج عن المقاتلين الأطفال والمختطفين كيما تعود حياتهم إلى مسارها السليم.

مع ذلك، يجب أن أبلغ المجلس بأن النقص في زخم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يعود بدرجة كبيرة إلى النقص الحاد في الموارد المالية. ونقص المعسكرات لإقامة المحاربين السابقين من المقاطعات المختلفة داخل البلاد بغية تسريحهم بالشكل الملائم هو مجرد إحدى الصعوبات

العديدة التي تواجه مسيرة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وحكومتي حاليا في صدد مواجهة ضخامة مشكلة إعادة الإدماج، التي هي عنصر أساسي، كما أشار تقرير الأمين العام، لنجاح البرنامج برمته.

لقد شرعت الحكومة في الوقت الحالي في برنامج قصير الأجل لإعادة إدماج المحاربين السابقين، من شأنه أن يساعد عملية استيعابهم في المجتمع. ولكن يتحتم توعية أعضاء الجبهة والقوة بشكل أكبر بأن الدعم من أجل إعادة الإدماج ليس إجراء طويل الأجل ولن يكون كذلك. ويجب التأكيد لهم بقوة على أن المساعدات المؤقتة ليس المقصود بها أن تكون مصدرا مستمرا للتمويل، وذلك كإجراء لإزالة افتراضاتهم غير الواقعية.

ومن هذا المنطلق ، نطالب بالتزام المجتمع الدولي بمساعدتنا ودعمه لنا في تأمين الموارد لتمكين الحكومة من تحقيق هذا الهدف على النحو الملائم.

لقد أحمد مؤتمر مانحي البنك الدولي في باريس، الذي عقد في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه، حماس حكومتي تجاه الدعم الكامل من المجتمع الدولي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم ذلك، لم نفقد الأمل والإيمان بالدفع نحو إنهاء هذا العمل، نظرا لأن مستقبل عملية السلام بأكملها يتوقف على التنفيذ الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فلا يجب أن تخذل الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي في الحقيقة، حكومة سيراليون في هذا الصدد.

وتقدر حكومتي جهود الأمين العام لتأمين قوات إضافية من أجل بناء العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة، وفق الفقرة ٢ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٣٤٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١. والأهم من ذلك أننا نود الإشادة بالبلدان المساهمة بقوات على استجابتها لطلب الأمين العام.

ولقد أحطنا علما على النحو السليم بأن هناك ما يقرب من ١٣ ألف فرد عسكري ضمن البعثة وأن فترة المرحلة الثالثة للعمليات مزمع أن تبدأ قريبا. إلا أن الأمن الحالي للدولة، الذي ما زالت قيود القدرة تعوقه، يعتمد على قدرة البعثة على الرد السريع وإنفاذ التدابير الوقائية قبل أي اضطراب غير متوقع.

وبرغم أننا الآن نسير على طريق السلام، فإن وفدي مقتنع بأنه ينبغي توفير القوات المصرح بها وقوامها ٥٠٠ ١٧ فرد عسكري، خاصة عندما تستعد البعثة للشروع في المرحلة الرابعة من العمليات التي تسبق الانتخابات.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد، السيد هانس دالغرين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دالغرين** (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وإطلاعكم على بعثة أرسلها مؤخرا الاتحاد إلى سيراليون وبلدان أخرى في غرب أفريقيا.

عند الوصول إلى فريتاون، المسافة ليست طويلة من مطار هاستينغس إلى مقر البعثة في شبه الجزيرة، ومع ذلك فهي بعيدة بقدر يكفي لأن يرى المرء أن الأمور تتغير في سيراليون. فريتاون هي مدينة تنمو سريعا وتعج بالأنشطة في كل مكان. ويستطيع المرء أن يرى الناس عائدين بعد أن كانوا يفرون في السابق، واللاجئين قادمين من المعسكرات وأماكن أخرى أيضا.

ولكن هذه المسافة تشمل أيضا المرور على نوع آخر من المعسكرات - معسكر المشوهين. وفي هذه المعسكرات

تساعد بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الذين يعانون من أقبح فظائع المتمردين، والذين فقدوا آذانهم وعيونهم وأذرعهم في أفظع أعمال الإرهاب، التي مورست أيضا ضد النساء والأطفال. إنها تذكرة بما حدث في الحرب الأهلية المأساوية في سيراليون.

وفي لقاء بعض هؤلاء الأطفال في ذلك المعسكر، المحرومين ليس فقط من آبائهم وطفولتهم بل أيضا من أعضاء بأجسادهم، لا يشعر المرء بالتعاطف فحسب بل بالسخط أيضا على تلك الجرائم البشعة.

ومن هذا المعسكر يبعد مقر البعثة مجرد بضعة أميال. وهذه الأميال تموج هي الأخرى بالحياة. مسؤولو الأمم المتحدة من جنسيات عديدة يعملون عملا مضنيا في المقر، والمناخ يشيع فيه الإحساس بالثقة. عندما زرت هذا المكان نفسه قبل عامين ونصف، بالنيابة عن إحدى لجان جزاءات مجلس الأمن، أتذكر أن المبنى كان خاليا بشكل مخيف. وكان بعض الجنود النيجيريين يقفون في الممرات، ولكن المتمردين كانوا على مرمى البصر على مسافة مجرد بضعة أميال خارج فريتاون، وبعد ذلك ببضعة أسابيع استولوا على المدينة.

وعند العودة الآن، باسم المجموعة الثلاثية للاتحاد الأوروبي، وجدنا أن وقف إطلاق النار سارٍ. ورأينا بداية الحوار بين الجبهة المتحدة وحكومة سيراليون. وأفهم أنه تم حتى الآن عرض أحد المباني الحكومية على الجبهة لاستئجاره، وصدر لها ترخيص مؤقت بوصفها حزبا سياسيا. هذا تقدم حقيقي. وهو تقدم يعطي انطباعا جديدا عن المشاركين في الحوار، ولكنه يدعو أيضا إلى إشادة خاصة برجال ونساء البعثة. إن جهودهم لإضفاء الاستقرار على الحالة والمساعدة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تفضي بالفعل إلى نتائج.

ولقد سمعنا بشكل مباشر من مراقبي الأمم المتحدة المشاركين بنشاط في جمع وتدمير الأسلحة والذخيرة عن التقدم المنتظم لهذه الجهود، مع إمكانية الإنهاء المبكر لمرحلة نزع السلاح، ربما في آب/أغسطس القادم.

وما زال بالطبع من السابق جدا لأوانه التيقُّن من أن الرئيس كباح وحكومته يتقدمان على المسار الصحيح ولكن يبدو أن الأمر كذلك. إذ من الممكن أن يبدأ في القريب العاجل تنفيذ خطط الانتخابات الوطنية. ونحن نأمل أن يعاد دمج الثوار السابقين بالكامل، مع مراعاة الحاجة إلى إحقاق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة المرتكبة.

كذلك هناك حاجة إلى إعادة إنشاء المؤسسات المدنية والخدمات الاجتماعية الأساسية في أقاليم المتمردين السابقين. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم هذا التطور السلمي والإيجابي في سيراليون، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وعادلة، مثلما دعمنا عمل البعثة. وينظر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الآن بنشاط في إمكانية زيادة إسهامنا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

دعوني أشيد أيضا بالمجلس والأمين العام على رد فعلهما في السابق على الحالة التي شكلت تحديا في سيراليون، ليس بالانسحاب ولكن بالتعزيز في وقت الأزمات. وكما نرى الآن، كان ذلك الشيء الصائب.

لقد أتت المجموعة الثلاثية التابعة للاتحاد الأوروبي إلى سيراليون بوصفها جزءا من بعثته إلى منطقة نهر مانو بأسرها. ولقد كانت الأزمة السياسية والإنسانية هناك مصدر قلق خاص للاتحاد. وبدأنا بعثتنا بالذهاب إلى مالي، إلى رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للإعراب عن تأييدنا لما تفعله الجماعة والرئيس كوناري لإيجاد حل سياسي للأزمة في المنطقة.

ووجدنا رئيس مالي قلقا بشكل خاص إزاء تدهور العلاقات بين غينيا وليبريا. لقد بذل عدة محاولات لتنظيم اجتماع بين زعيمي هذين البلدين، إلا أنها فشلت حتى الآن، بالرغم من المساعدة التي قدمها أيضا رئيس السنغال ورئيس نيجيريا.

وقال الرئيس كوناري أنه يأمل في أن يدعم المجتمع الدولي جهود الجماعة الاقتصادية ويساعد في الضغط من أجل الحوار بين ليبريا وغينيا. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم هذا الدعم. وكانت إحدى الرسائل الرئيسية لبعثة المجموعة الثلاثية هي تشجيع الأطراف هنا على حل الصراع بالوسائل السياسية.

هناك بالفعل خلافات خطيرة يجب التغلب عليها. فلقد أعاد رئيس كينيا كونتي، على سبيل المثال، التأكيد على موقفه بأنه لن يدخل في حوار مباشر مع رئيس ليبريا تيلور ما دام بلده يتعرض للاستفزاز بعنف. ولن يكون مدهشا للمجلس أن يعطي الرئيس تيلور وصفا مختلفا للصراع في منطقة الحدود. إنه يزعم أن غينيا تهاجم ليبريا، ولكنه رغم ذلك مستعد لإجراء محادثات مع الرئيس كونتي.

والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنظر بجدية في نشر قوة حدود بين غينيا وليبريا، يمكن أن تساعد على منع مواجهة عسكرية مباشرة بين هذين البلدين. ويمكن أن يؤيد الاتحاد الأوروبي خطة من هذا النوع، بشرط أن تكون الولاية معقولة وأن تحظى بموافقة البلدان المعنية وتعاونها. لقد قال الرئيس كونتي إنه لا اعتراض لديه على قوة حدودية من حيث المبدأ، لكنه شدد على أن يتم نشرها في ليبريا وسيراليون وليس في أراضيه.

وقال الرئيس تيلور في ليبريا إنه موافق على القوة وإن كان هناك تشكك كبير في سيراليون، ربما بالدرجة الأولى على أساس الحجم المحدود المتوخى حاليا.

وأعرب الرئيس كوناري أيضا عن رغبة قوية في زيادة التعاون ، بصورة عامة، بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد استجبنا بنفس الروح. وتشارك الجماعة بصورة متزايدة في منع الصراعات، وإن كانت تفتقر إلى ما يلزم من موارد وقدرة على تنفيذ جميع قراراتها، في حالات كثيرة. لقد بدأ الاتحاد الأوروبي في دعم بناء مثل هذه القدرة هنا، ونشجع المساهمات المقدمة من الآخرين كذلك.

عندما اعتمد مجلس الأمن نظاما جديدا للجزاءات على ليبريا في وقت سابق من هذا العام، أيد الاتحاد الأوروبي هذا النظام بقوة. ونعتقد أنه ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لوضع حد للدعم العسكري والمالي المقدم من ليبريا للجماعات المتمردة في سيراليون وفي أماكن أخرى بالمنطقة، وللاتصالات التي تجريها ليبريا مع هذه الجماعات. ونوافق أيضا على أسلوب هيكلة هذه الجزاءات الجديدة التي تستهدف عمليات نقل الأسلحة، بصورة مباشرة، وتنظم أيضا تجارة الماس، وتفرض حظرا على السفر.

عندما اجتمعنا مع الرئيس تيلور في مونروفيا، كررنا له تأييدنا لهذه الجزاءات. وقلنا إن الأمر متروك له ولحكومته ليثبتا للمجتمع الدولي امتثالهما الكامل للمطالب الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). ومن المفهوم لدينا أن الأثر السياسي والنفسي للجزاءات ملموس بقوة في ليبريا. وبهذا المعنى، فإن الجزاءات فعالة حاليا. ومن الواضح أن الرئيس تيلور يرى أنها مجحفة لكنه أبلغنا بأنه يقبل الجزءات كحقيقة سياسية وأنه سيمتثل للمطالب المفروضة عليه.

وهنا بالطبع سنصدقه عندما نراه. لقد أكد الرئيس تيلور، على وجه الخصوص، الحاجة إلى آلية مستقلة للأمم المتحدة تستطيع مراقبة الجزاءات. واقترحنا من جانبنا أن أفضل سبيل أمام حكومة ليبريا هو التعاون الكامل مع لجنة

الجزاءات، التي يرأسها باقتدار السفير محبوباني. فعلى هذه اللجنة مسؤولية هامة في مجال ضمان التنفيذ الفعال للجزاءات، ما دامت سارية.

إن الحالة الإنسانية في منطقة نهر مانو، ما زالت بالغة الخطورة. فما زال مئات الآلاف من اللاجئين يعانون من العداوات السابقة في سيراليون وكذلك من الاشتباكات الجديدة على طول الحدود بين غينيا وليبريا. ويعترف الاتحاد الأوروبي بالجهود الضخمة التي تبذلها حكومة غينيا باستضافة أغلب هؤلاء اللاجئين. لقد رحبنا بالتأكيدات الخاصة بأمن اللاجئين المقدمة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي الجديد لشؤون اللاجئين عند زيارته لغينيا في شباط/فبراير الماضي.

وفيما يتصل بالحالة في شمال ليبريا، في مقاطعة لوفا وحولها، تظل الحالة الفعلية غير واضحة أمامنا. لقد سمعنا تقديرات لأعداد هائلة من المشردين داخليا، ولكن من الصعب تقرير إحصاءات موثوقة، حيث أن عدد المشردين داخليا المسموح لهم بالدخول إلى المنطقة قليل جدا. وفي الأيام القليلة الماضية فقط، سمعنا عن فرار لاجئين من حالة متدهورة، عن طريق البحر. وحالة حقوق الإنسان في ليبريا تزداد سوءا كذلك، ويجب أن تحظى باهتمام متزايد. ويعتزم الاتحاد الأوروبي إجراء حوار مفتوح وصريح مع حكومة ليبريا حول هذا الموضوع والحاجة إلى التوصل لحل شامل لهذه الأزمة.

ووجدنا في بلدان نهر مانو أن هناك خوفا شديدا من امتداد الصراع إلى البلدان المجاورة. فإذا استمر انعدام الاستقرار في ليبريا وسيراليون وغينيا، هناك خطر واضح في المستقبل من مشاهدة اقتصاد يسوده الاتجار غير المشروع بالأسلحة والسلع من جانب المرتزقة وعناصر أخرى، بما يترتب على ذلك من آثار مزعزعة لاستقرار المنطقة كلها.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأزمة الإنسانية والسياسية في هذه المنطقة لا يمكن أن تحل دون حوار مباشر بين الحكومات المعنية. ويمكن أن تكون مبادرة الرئيس كبه بإشراك بلدان نهر مانو في حوار خطوة أولى، نود أن نؤيدها. ومن الأمور الحيوية أيضا أن يعمل المجتمع الدولي - أي جميعنا بشكل منسق على تدابير أساسية لبناء الثقة. فتحقيق الاستقرار في بلد واحد فقط ليس كافيا من أجل الاستقرار الشامل في المنطقة الفرعية، مهما رحبنا به.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يشكلون جزءا هاما من مجتمع المانحين في هذه المنطقة ونود زيادة تنسيقنا مع الآخرين، خاصة مع الأمم المتحدة. ونرى أيضا أن هناك مجالا لمزيد من التعاون العام بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في غرب أفريقيا وفي منطقة نهر مانو، على وجه الخصوص.

لقد تناول هذا البيان منطقة بعيدة عن أوروبا، بعيدة عن قارتنا. وهذا لا يقلل من قلقنا إزاء أزمة سياسية وإنسانية أدت إلى كثير من المعاناة غير اللازمة. فهذه البلدان غنية بالموارد الطبيعية، تتميز بطبيعة خلابة. والشعوب حول نهر مانو يجب أن تتمكن من تنمية أراضيها ومن التطلع إلى مستقبل زاهر وترك الصراع المدني ورائه. ويجب أن يتمكن أطفاله من الالتحاق بالمدارس بدلا من الانخراط في الحروب. فبالنسبة للأمم المتحدة وللاتحاد الأوروبي وللمجتمع العالمي، ككل، ليس هناك مهمة أنبل من مساعدة هذه الشعوب على تحقيق ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أحمد** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذا الاجتماع العام، الذي جاء في أنسب وقت لمناقشة آخر

تقرير للأمين العام عن الحالة في سيراليون. ونرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به السفير اولويمي أدينيجي، الممثل الخاص للأمين العام لسيراليون. وأود، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أؤكد للسفير أدينيجي كامل تعاون باكستان معه في الجهود التي يبذلها لتيسير إعادة السلام والاستقرار إلى سيراليون، وهو بلد تربطنا به علاقات ود قوية وراسخة.

في الوقت الحالي تعمل باكستان على نشر جنودها في سيراليون. ويسرني أن أعلن أنه تم حتى اليوم وصول ما مجموعه ٩١٠ من أفراد حفظ السلام الباكستانيين في سيراليون. وهم جزء من الدفعة الأولى المكونة من أكثر من ٤ ٣٠٠ جندي باكستاني سيتولون مهامهم كجزء من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وبالرغم من المشاكل السوقية الخارجة عن إرادتنا، نعمل على التقيد بالجدول الزمني لانتشارنا الذي سيكتمل في آب/أغسطس من العام الحالي. وعندما أتكلم عن المشاكل السوقية، أشير إلى أنه لما كانت الطائرة المتاحة لنقل قواتنا يعود تاريخها إلى الأربعينات، فقد ظهرت بها بعض المشاكل واضطرت إلى الهبوط في الطريق. ولزم لذلك إحضار طائرة جديدة لنقل قواتنا إلى سيراليون.

إن القرار الذي اتخذناه بالمشاركة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مرجعه التزامنا بقضية السلام وبدور الأمم المتحدة في حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وهذا الالتزام قديم العهد وغير مشروط. وسيكون وجودنا في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون دليلا آخر على التزامنا العتيد الثابت بالسلام والرفاهية في أفريقيا.

لقد تابعنا الحالة في سيراليون عن كثب، وبقلق، على مر السنين. ولذلك، يسرنا أن نرى في تقرير الأمين العام وجود بوادر تحسن في الحالة السياسية والاقتصادية للبلد. ونشاطر الأمين العام تفاؤله المشوب بالحذر بالنسبة للتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك الانتشار المتقدم للبعثة، والعودة إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ونقدر أيضا الخطوات الجريئة التي اتخذها حكومة الرئيس أحمد تيجان كبه بالتحرك نحو السلام والمصالحة. ونعتقد أنه يلزم اتخاذ خطوة أكثر جرأة من جانب جميع الجهات المعنية من أجل ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقات أبوجا وإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة بالحرب.

غير أننا نتفق أيضا مع الأمين العام في رأيه بأنه، بالرغم من البوادر التي تدعو للأمل، ما زالت هناك تحديات وصعوبات كثيرة. وهناك، علاوة على ذلك، خطر الرضا والتهاون. لقد رأينا، في العام الماضي، كيف يمكن أن تتدهور حالة واعدة، بسهولة وسرعة، إلى فوضى. وبالتالي ينبغي أن نتجنب الإفراط في التفاؤل. وعلى مجلس الأمن والأمانة العامة ألا يكتفيا بمتابعة الوضع عن كثب، بل أن يكفلا أيضاً عدم تكرار أخطاء الماضي.

لذلك نحث مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة على العمل عن كثب مع كافة الجهات الفاعلة المعنية بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات، بغية ضمان النجاح لجهودنا المشتركة في سيراليون.

ومع أن الحالة ما زالت غير مستقرة، نرجو أن يكون أمامنا الآن فرصة يمكن أن نغتنمها لإحلال السلام محل الحرب وويلاتها. ونرى أن التطورات الأخيرة لا تشكل سوى خطوة أولى في عملية بناء السلام والمصالحة الطويلة الشاقة في بلد شهد بعضاً من أعنف أشكال الصراع وحشية. وكلما أسرعنا، نحن المجتمع الدولي، في إعادة أمور هذا البلد إلى مجراها كلما كان ذلك أفضل. ويشمل هذا عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، وإعادة بسط سلطة الدولة على كل أرجاء البلد، وإعادة بناء مجتمع خلفت فيه الحرب ندوباً عميقة.

علاوة على ذلك، نشعر بأن المشكلة التي تعاني منها سيراليون لا تقتصر على ذلك البلد وحده. فالحالة الإنسانية والأمنية الصعبة في بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة جميعاً، وهي سيراليون وغينيا وليبريا واضحة للعيان. ويلزمنا لذلك معالجة الأمر في هذه المنطقة دون الإقليمية برمتها أيضاً، لا أن نكتفي بمعالجته في بلد واحد. علينا أن نعمل بشكل بنّاء مع البلدان الثلاثة جميعاً، لا لنحاول إزالة أسباب التوتر بين تلك البلدان فحسب، وإنما أيضاً لإيجاد السبل التي تتيح لنا التصدي بشكل جماعي لكافة مشاكلها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد تمام التأييد الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونحث الأمم المتحدة أيضاً على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في التماس حل شامل لمشاكل هذه المنطقة دون الإقليمية.

ونعتقد أنه يجري حالياً الاضطلاع بجهود جماعية تتسم بالإصرار، ليس فقط من جانب سيراليون حكومة وشعباً، بل تضطلع بها كذلك أطراف أخرى سواء في داخل المنطقة وخارجها، بغية تضميد جراح هذا البلد الذي عصفت به الحروب وتعميره. وتتطلع باكستان إلى العمل مع جميع الأطراف المعنية لبلوغ غرضنا المشترك المتمثل في إعادة إحلال الأمن والاستقرار الدائمين في ربوع سيراليون.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مبانيفو** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشاطر من سبقوني في الإعراب عن تهانينا لكم يا سيدي الرئيس على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ومن دواعي سرور وفدي أن يلاحظ أن اتفاق وقف إطلاق النار في أبوجا بين حكومة سيراليون وأعضاء الجبهة المتحدة الثورية ما زال قائماً، رغم ما يعتريه من هنات ومشاكل مبدئية. وتذكرون أنه لوحظ خلال الاجتماع المعقود في أبوجا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ لاستعراض اتفاق وقف إطلاق النار حدوث حالات لانتهاك وقف إطلاق النار على يد قوة الدفاع المدني. واتفق أيضاً في ذلك الاجتماع على أن تنزع قوة الدفاع المدني والجبهة سلاحهما بشكل متزامن، وأن تطلق كل الجماعات المتناحرة سراح جميع المختطفين، ولا سيما من المقاتلين الأطفال. وحث هذا الاجتماع الطرفين كذلك على تهيئة الظروف المؤاتية لعودة آمنة للاجئين والمشردين.

وحيث إلى أنه منذ فترة لا تكاد تبلغ العام، لا سيما بعد اختطاف ٥٠٠ جندي من البعثة، كان الكثيرون يعتقدون أن الحالة في سيراليون ميئوس منها، يسعدنا اليوم أن نلاحظ إحراز تقدم ملموس في سيراليون. كما أن من التطورات الطيبة انتشار جنود البعثة في لونسار وماكيني وماغبوراكا، فضلاً عن توسيع نطاق عمل الدوريات حتى كويدو، وهي مركز رئيسي لإنتاج الماس، وإلى مناطق مثل كالاهون وبويدو وكابالا. ولا شك أن هذا نتيجة لتحسين قيادة البعثة وكفاءتها المهنية. ونود في هذا الصدد أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، السفير أولوييمي أدينيجي، وبقيادة البعثة القديرة. ونعتقد أن وصول الكتيبة الثالثة من بنغلاديش ووحدة الطيران الأوكرانية وطلائع الوحدة الباكستانية سوف تزيد من تعزيز قدرة البعثة على الانتشار في كافة أرجاء البلد.

ومن السار حقا أن نلحظ التقدم الجاري إحرازه في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومما يسعدنا أن نلاحظ تزايد عدد المقاتلين من الجبهة ومن قوة الدفاع المدني الذين ينزع سلاحهم في مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بورت لوكو، وبو، وكينيما، ودارو،

وغيرها. ومنذ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ بلغ مجموع المحاربين السابقين الذين جردوا من سلاحهم ٦٦٩ ٥ مقاتلاً، منهم ٨٠٨ ١ من الجبهة المتحدة الثورية و ٨٦١ ٣ مقاتلاً من قوة الدفاع المدني. وبلغ عدد قطع الأسلحة التي جمعت خلال هذه الفترة ٩٩١ ٢ قطعة، بالإضافة إلى ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ طلقة من ذخائر متنوعة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الأسلحة التي سلمتها الجبهة المتحدة الثورية في مقاطعة كامبيا كانت صالحة للاستخدام وشملت عدداً من الأسلحة الثقيلة.

بيد أن وفدنا يود أن يلاحظ أن أماكن الإقامة في مختلف مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كانت غير مناسبة ، مما أدى إلى الاكتظاظ بالأفراد والعجز في مياه الشرب. ونرغب كذلك في الإشارة إلى وجود فجوة حرجة في برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك الافتقار إلى جسر يصل بين عمليتي التسريح وإعادة الإدماج. وما لم تتح للمحاربين السابقين فرص إعادة إدماج فعالة وكافية فإنهم ربما يلجأون إلى قطع الطرق أو يعودون إلى الغابة. لذلك أحثكم على أن يُمنح هؤلاء المحاربون القدامى على الأجل القصير الأغذية والمواد والنقد والتدريب المهني بالقدر الذي يمكّنهم من العودة إلى الحياة المدنية. أما في الأجل الطويل، فسوف تتوقف فرص العمل وإدرار الدخل على إنعاش الاقتصاد. ومما يشكل خطوة في الاتجاه السليم مؤتمر المانحين الذي نظمه البنك الدولي، وتم عقده في باريس يومي ١١ و ١٢ حزيران/يونية ٢٠٠١ من أجل الحصول على الدعم المالي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون، وذلك من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين يتولى البنك إدارته. ونحن نهيب بالبلدان المانحة اغتنام هذه الفرصة التي يتيحها وقف إطلاق النار في سيراليون لتحقيق النجاح في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونود أيضاً أن نسترعي الاهتمام إلى الحاجة الماسة لتقديم المساعدات الإنسانية لمخيمات اللاجئين.

ومن العناصر الأساسية الأخرى في عملية السلام استعادة الحكومة في سيراليون سلطتها على كافة مناطق البلاد وإعادة توفير الخدمات العامة الأساسية والبنى التحتية. ومن دواعي سرورنا أن البعثة تمد يد المساعدة لحكومة سيراليون في هذا الصدد. ويسرنا التنويه أيضاً بأنها تساهم في تدريب العناصر الجديدة من الشرطة في سيراليون وتسدي المشورة فيما يتعلق بسبل التحقيق ونشر ضباط الشرطة في جميع أنحاء البلاد. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن استعراض الدور الذي يؤديه مستشارو الشرطة التابعون للأمم المتحدة في الظروف الحالية في سيراليون.

ونؤيد أيضا الحاجة إلى زيادة عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى قوامها المأذون به وهو ٦٠ مستشارا للشرطة المدنية في أسرع وقت ممكن.

والانتخابات في سيراليون، المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة تمثل قضية حساسة لعملية السلام كلها. ونثني على حكومة سيراليون لالتزامها بالعملية الديمقراطية بالرغم مما يواجه الحكومة من صعوبات. ونحث الجبهة المتحدة الثورية على تشكيل حزب سياسي والمشاركة في الانتخابات المقبلة. وفضلا عن ذلك، نطالب الأمم المتحدة بأن تقدم الدعم لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونحث كذلك حكومة سيراليون على تقديم المساعدة كي يتم تنفيذ العملية بطريقة سلسة.

وبالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال حالة المشردين داخليا والعائدين إلى سيراليون تسبب قلقا بالغا. ونأمل في أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون القيام بصورة منتظمة بتنفيذ عمليات رصد حالات إساءة حقوق الإنسان في جميع مناطق وزع البعثة. ونرحب بإطلاق سراح ما يزيد على ٠٠٠ ١ من الأطفال المختطفين، أطلقت الجبهة المتحدة الثورية سراح ٨٧٠ طفلا منهم. ونشعر بالتشجيع

إزاء هذا التطور ونأمل في أن يطلق سراح جميع الأطفال الآخرين قريبا.

وفضلا عن ذلك، نحث على الإسراع في اتخاذ إجراءات بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة. ولم يقدم سوى ٣٤ مليون دولار من المبلغ الذي يقدر بـ ٥٧ مليون دولار المخصص للمحكمة الخاصة. وفي هذا السياق، نناشد المانحين أن يقدموا مساهمات إضافية كي يتسنى إنشاء المحكمة الخاصة.

وأخيرا، يثني وفدنا على الأمانة العامة، وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام وفريقه، على التقدم المحرز حتى الآن في سيراليون. ونثني أيضا على مستوى المشاورات المحسنة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ونتيجة لتلك المشاورات، تمكنت البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة على حد سواء من فهم بعضهما البعض على نحو أفضل.

وختاما، تعد التطورات الإيجابية في سيراليون التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية دليلا على ما يمكن تحقيقه عندما نلتزم جميعا بعملية السلام. ونطالب كذلك الجبهة المتحدة الثورية، فضلا عن حكومة سيراليون، بمواصلة العمل بدون كلل وبحسن نية من أجل تحقيق السلام. ونطالب أيضا قادة البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو على البدء دون إبطاء في حوار سياسي هدفه الرئيسي استعادة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية. وتبشر التطورات الجارية في سيراليون بقوة دفع في الاتجاه الصحيح. ولا بد من تشجيع هذه الفرصة وتأييدها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن فإنني أتكلم بصفتي الوطنية.

نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية الشاملة والمستنيرة التي قدمها السيد أدنيجي، الممثل الخاص. ونعرب عن تقديرنا الكبير لرئاسة السفير أدنيجي رئيس بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومساهمته في إقرار السلام في سيراليون وفي منطقة نهر مانو. ونسجل أيضا تقديرنا للقائد اوباندي قائد القوة لقيادته القوات بطريقة فعالة.

ومن الواضح أن عددا من المسائل تمضي في الاتجاه الصحيح في سيراليون. ويجري حاليا تنفيذ اتفاق أبوجا. ولا تزال الجبهة المتحدة الثورية متمسكة بوعودها وتشارك بخاصة في نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، بالرغم من أنه لا يزال يتعين عليها حتى الآن أن تقوم بواجباتها نحو كافة القضايا. وقدمت ممارسة نزع الأسلحة من كامبيا قوة دفع لعملية نزع الأسلحة في سائر أنحاء سيراليون.

ونعرب عن سرورنا لأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تواصل توسيع نطاق أنشطتها في سيراليون لتسهيل عملية السلام. ونعرب عن سرورنا لأن فرقة بنغلاديش ساعدت، ولئن كان ذلك في وقت أبكر كثيرا مما هو متوخى، بفضل إبقائها على وجود دورية بصورة متواصلة في كونو، التي هي منطقة حيوية لإنتاج الماس، في المحافظة على بناء الثقة وعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بصورة فعالة.

ونرحب بقيام المجموعات المسلحة بإطلاق سراح على ما يزيد على ١ ٠٠٠ طفل، ونحث بقوة القوات المسلحة، وبخاصة الجبهة المتحدة الثورية، على أن تقوم على الفور بإطلاق سراح جميع الأطفال المتبقين لديها بمن فيهم الفتيات.

ولقد شعرنا بالتشجيع عندما عرفنا أن احتمالات إجراء الانتخابات أثناء فصل الجفاف القادم تبشر بالخير. ونرحب بعزم الأمين العام على الاستجابة بصورة إيجابية للطلب الذي قدمته اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل دعم الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية التي حدثت، إلا أن الوضع في سيراليون لا يزال هشا إلى حد كبير. ونعرب عن قلقنا بصفة خاصة إزاء ثلاثة مجالات. أولا الحالة الصعبة في هذه المنطقة دون الإقليمية كلها. ونعتقد بأنه ما من بديل للحوار بين قادة البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو من أجل الوصول إلى حل طويل الأجل. وفي هذا السياق، نعرب عن التقدير لمساهمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إقرار السلام وإقامة التعاون على صعيد الإقليم.

وثانيا، لا تزال الحالة الإنسانية حرجة. ومما يثير قلقنا التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة للمشردين داخليا والمحتجزين. وثالثا، لا تتوفر موارد. ولا تتوفر موارد بقدر كاف لتنفيذ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج بعد آب/أغسطس. ونعرب عن قلقنا لأن مؤتمر المانحين الذي عقد يومي ١١ و١٢ حزيران/يونيه في باريس لم يسفر عن أي تعهدات ملموسة، وثمة علامات واضحة بالفعل على تباطؤ برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج نتيجة للافتقار إلى الموارد كي يتسنى المحافظة على قوة الدفع الأولية.

إن المحكمة الخاصة لسيراليون لا تزال في طور التكوين لعدم توفر الموارد بقدر يكفي لذلك كما أن التعهدات الضئيلة نتيجة لنداءات الأمم المتحدة لهذه المنطقة دون الإقليمية ولسيراليون لم تتحسن بالرغم من التحسنات التي طرأت على أرض الواقع.

وبغية استدامة السلام في سيراليون، يتعين أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعداته. ولن يتحقق لنا السلام في سيراليون بثمن بسيط. والعنصر الرئيسي لتحقيق سلام دائم في سيراليون يكمن في إعادة بناء الاقتصاد والخطوات التي من شأنها أن تحقق ذلك هي نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الوطنية، وبخاصة من خلال القيام في وقت مبكر بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة، واستعادة سلطة الدولة، والانتخابات، وتعزيز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ومع أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سوف تقدم المساعدة في تلك الخطوات، إلا أن النجاح في نهاية الأمر يتوقف على دعم المجتمع الدولي والتدابير الصحيحة التي تتخذها حكومة سيراليون.

ونتفق مع الأمين العام على ضرورة زيادة عدد أفراد قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لا سيما نظرا للانتخابات المقبلة. ونقر بأن عنصر الشرطة المدنية في سيراليون بحاجة إلى التعزيز. ونعتقد بأنه تنبغي زيادة قدرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال الإعلام إضافة إلى تعزيز عناصرها الأخرى لبناء السلام.

ويتعين أن تقوم حكومة سيراليون أيضا بواجبها. واغتناما لفرصة نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، يتعين على حكومة سيراليون أن توسع سلطة الدولة، والقانون والنظام والخدمات الأساسية.

وأختتم بالتأكيد من جديد على مواصلة التزام بنغلاديش بإقرار السلام في سيراليون. ولم يتطرق إلينا الشك أبدا في فائدة حفظ السلام الدولي في سيراليون، حتى في أثناء ما وصفه السفير أدنيجي بأشد الأيام سوادا لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونعرب عن سرورنا لأن الأخطار التي واجهناها بصورة جماعية من أجل إقرار السلام في سيراليون قد حققت بعض النتائج الملموسة. والآن يتعين علينا جميعا أن نستفيد بما قد تحقق من أجل إقرار سلام دائم في سيراليون.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسفير أدنيجي ليرد على التعليقات التي أبديت والأسئلة التي أثيرت.

**السيد أدنيجي** (تكلم بالانكليزية): أشكركم كثيرا يا سعادة الرئيس على تعليقاتكم وأعرب عن الشكر أيضا لأعضاء مجلس الأمن وللممثلين الآخرين الذين وجه المجلس إليهم الدعوة للمشاركة في هذه الجلسة المفتوحة على تعليقاتهم.

لقد صرحت في وقت سابق بأن دعم مجلس الأمن كانت له أهمية بالغة في جمعنا هنا معا اليوم.

لقد أثير عدد قليل من الأسئلة، وسأحاول الرد عليها بسرعة.

طرح ممثل النرويج عدة أسئلة. أحدها بشأن كمية الأسلحة التي جمعت بالمقارنة بعدد المقاتلين المتروعة أسلحتهم. وأعتقد أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار أن الأسلحة التي جمعت كانت الأسلحة الشخصية للمقاتلين وأسلحة المجموعات على حد سواء: أي الأسلحة المستخدمة من مجموعة من المقاتلين، لا من المقاتلين فرادى. ولهذا، فإن عدد الأسلحة لن يكون كبيرا فعلا بالمقارنة بعدد المقاتلين الذين نزعت أسلحتهم. وأساسا، فإن ما نطلبه لأي فرد يدخل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج هو إما أن يقدم سلاحا شخصيا أو أن ينتمي إلى مجموعة كانت قد استخدمت سلاحا مخصصا لمجموعة – أي أن تقدم أسلحة المجموعة مع المقاتلين الذين استخدموها. ونحن ننوي التمسك بهذا المتطلب، مع بعض المرونة في بعض الحالات عند التطبيق.

فيما يخص نوع أو طبيعة الأسلحة التي قدمت في إطار البرنامج، أقول إنها تتراوح بين الأسلحة الشخصية، والبنادق الآلية، والمدافع الخفيفة والمدافع الثقيلة، وحتى المدافع المضادة للطائرات.

أثير سؤال أيضا حول إمكانية قيام المقاتلين السابقين بارتكاب جرائم. وبينما هذا لم يصل إلى حد منذر، بشكل خاص بسبب الأعداد التي تشملها عملية نزع السلاح – حوالي ربع العدد الإجمالي المعلن للمقاتلين الذين من المقرر نزع أسلحتهم – فإن إطلاق التحذيرات الآن لا بد منه، منذ البداية، لأن الخطر الأكبر الذي يمكن أن ينتج عن مقاتلين متروعة أسلحتهم تركوا وحداتهم من تلقاء أنفسهم هو خطر ارتكابهم جرائم. فهم قد يلجأون إلى النشاط الإجرامي كوسيلة للعيش. ولهذا يجري إيلاء اهتمام أكبر لبرامج إعادة الاندماج، ولهذا من الأساسي تماما أن تمول برامج إعادة الاندماج هذه تمويلا جيدا: للتأكد من أن المقاتلين السابقين مهيئين لحياة مثمرة مفيدة في المستقبل، حياة من شأنها أن تسهم ليس فقط في بقائهم هم وأسرهم على قيد الحياة، وإنما في التنمية الشاملة لسيراليون.

طرح سؤال بشأن مصير المقاتلين الأطفال. مثلما توجد برامج إعادة اندماج للمقاتلين الكبار، كذلك الحال بالنسبة للمقاتلين الأطفال. وحقيقة الأمر، أنه بمجرد تقديم قوات مقاتلة لأولئك المقاتلين الأطفال، يؤخذ الأطفال إلى مراكز تديرها وكالات إنسانية مختلفة. وتلك الوكالات شكلت مجموعة تسمى شبكة حماية أطفال سيراليون. وتقدم النصح والمشورة للأطفال ليعرفوا أنهم أصبحوا لا ينتمون إلى أية قوات مقاتلة، وإنما هم أطفال عاديون، ولمساعدتهم على إعادة تكييف أنفسهم مع وضعهم الجديد كأطفال عاديين. ويتلقون مشورة نفسية – اجتماعية طبيب؛ ويتلقون أيضا دعما تعليميا. وفي الحقيقة، معظمهم يبينون أن طموحهم الوحيد هو أن يذهبوا، أو يعودوا، إلى المدارس. وتوضع الترتيبات لهم من قبل شبكة حماية الطفل بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتعمير وإعادة الاستيطان وإعادة التأهيل. واللجنة الوطنية تساعد أيضا على كفالة توفر المنشآت المدرسية لهم.

السؤال التالي يتعلق بالمعلومات عن برنامج إعادة الاندماج للمقاتلين السابقين. لقد كانت هناك ثغرات في الماضي بين ما كان متاحا من ناحية، والمعرفة المتوفرة لدى

المقاتلين المتروعة أسلحتهم بشأن توفر تلك المنشآت من ناحية أخرى. لكن هذا عولج عن طريق جهد مشترك بين أمانة اللجنة الوطنية للتعمير وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن نكفل الآن توفير معلومات كافية للمقاتلين المتروعة أسلحتهم في مخيمات نزع السلاح والتسريح قبل تسريحهم نهائيا، خلال فترة الأسابيع الأربعة أو أية فترة أخرى يختارون قضاءها للإقامة: كل المعلومات عن الخيارات المتاحة لهم، حتى إذا ما سرحوا وعادوا إلى قراهم، مكنهم أن يقرروا ما يشاؤون بشأن أية مشاريع إعادة اندماج بالتحديد يريدون دخولها.

والسؤال الأخير الذي طرح – أعتقد من قبل ممثل كولومبيا – كان عما إذا كان من واجب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يجمع أموالا للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. هذا ما ينص عليه الصك التأسيسي للجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وأعتقد أن النص عليه تم بسبب السجل المتعلق بجمع الموارد لمسائل تتعلق بحقوق الإنسان من قبل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. وأعتقد أن هذه مهمة تؤخذ بجدية تامة. وما هو مطلوب، بطبيعة الحال، هو الدعم والتشجيع للمفوض السامي بواسطة المانحين، على النحو الوارد في الجزء الختامي من التقرير العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. والأمين العام، بطبيعة الحال، اعترف بأن نداءات عديدة وجهت بخصوص موارد المانحين لعملية السلام. لكن هذه مكونات أساسية من مسعى ضمان السلام الدائم في سيراليون، ولهذا نأمل ألا تضعف همة المانحين في هذه المرحلة من العملية، وأن تكون الاستجابة للحملة الخاصة ببدء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة كافية وسريعة أيضا، وذلك، كما قال هنا متكلمون عديدون، حتى يمكن إنشاء اللجنة والمحكمة الخاصة، اللتين يراد بهما مساعدة شعب سيراليون على معالجة أحداث الماضي، وبالتالي لكي يصبح قادرا على التطلع إلى حياة تتسم بالمصالحة الوطنية والغفران الوطني. إن المصالحة لا يجوز أن تتم على حساب الغفران، مثلما لا يجوز أن يتم الغفران على حساب المصالحة. بل يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد أدنيجي على ملاحظاته وردوده على النقاط التي أثيرت خلال المناقشة. وأعتقد أن تلك الإجابات ستكون مفيدة جدا لأعضاء المجلس وللأعضاء الآخرين الذين شاركوا في هذه المناقشة، لمساعدتهم على تفهم الحالة في سيراليون وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.